كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تسويق الخدمات

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونية في الجزائر

- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-

مقدمة من طرف:

- بن سيسة بوعبد الله.
- بوثلجة عبد الجليل.

تحت إشراف الأستاذ:

د.يسعد عبد الرحمان.

لجنة المناقشة

الصفة	الأستاذ	الرتبة	الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي) [طه/25-28]

شكر وعرفان

اللهم إننا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك ونجعل عملنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

ـ وما توفيق إلابالله عليه توكلنا وإليه أنبنا

قال الرسول صلى هللا عليه وسلم " من لم يشكرالناس لم يشكر الله"

ـ ومن أسد إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فأدعو له"

واقتداء، بهذا الحديث نوجه شكرنا إلى الأساتذة المشرفين وإلى كل من ساعدنا وأعاننا ولو بكلمة أو دعاء كما نقدم

الشكر إلى كل أساتذة قسم: علوم تجارية

إهداء

الحمد لله ربي العالمين

يا من أحمل اسمك بكل فخر يا من يرتعش قلبي لذكره

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاقوكان لي ذرع أمان أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة، أبي العزيز " حفظه اللهوأطال في عمره

إلى التي جعل اهلل الجنة تحت أقدامها والتي غمرتني بعطفها وحنانهاوأثارت درب حياتي بحبها إلى التي أحق الناس بصحبتي "أمي الغالية حفظها الله" وأطال في عمرها

إلى كل عائلة "بن سيسة"

إلى من قاسمني المذكرة إلى كل من شاركني مقاعد الدراسة

إلى الأساتذة الكرام الذين أفادوني في مشواري الدراسي لكم كل الشكر

بن سيسة

إهداء

الحمد لله ربي العالمينيا من أحمل اسمك بكل فخر يا من يرتعش قلبي لذكره

إلى أبي رحمه الله.

إلى التي جعلالله الجنة تحت أقدامها والتي غمرتني بعطفها وحنانهاوأثارت درب حياتي بحبها إلى التي أحق الناس بصحبتي "أمي الغالية حفظها الله" وأطال في عمرها

إلى كل عائلة "بوثلجة"

إلى من قاسمني المذكرة إلى كل من شاركني مقاعد الدراسة

إلى الأساتذة الكرام الذين أفادوني في مشواري الدراسي لكم كل الشكر

بوثلجة

فهرس المحتويات

مقدمة.....3
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية.....6
تمهيد.....6
المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية.....6
المطلب الأول: نشأة التجارة الالكترونية.....6
المطلب الثاني: الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية.....7
المبحث الثاني: التجارة الالكترونية-أهميتها، أنواعها، مزاياها وعيوبه.....8
المطلب الأول: أهمية وفوائد التجارة الالكترونية.....8
المطلب الثاني:أنواعها وعيوبها.....9
المبحث الثالث: آليات ووسائل الدفع المعتمدة في التجارة الإلكترونية وتأمينها.....12
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها.....12
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.....13
المطلب الثالث: دور وسائل الدفع الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية.....14
المطلب الرابع: مدى تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.....15
خلاصة الفصل الأول:.....15
الفصل الثاني: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.....16
تمهيد.....16
المبحث الأول: وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر.....16
المطلب الأول: واقع البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية في الجزائر.....16
المطلب الثاني: مشروع التجارة الإلكترونية في الجزائر.....18
المطلب الثالث: وضعية التجارة الالكترونية في الجزائر.....19
المطلب الرابع: التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين.....20
المطلب الخامس: بعض تطبيقات التجارة الإلكترونية في الجزائر.....21
المطلب السادس: بعض مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.....22
المبحث الثاني:الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر.....23
المطلب الأول:الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر.....24
المطلب الثاني:الدفع الإلكتروني في الجزائر.....25
المبحث الثالث: الأثر الاقتصادي للتجارة الإلكترونية في الجزائر.....27
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى قطاع الأعمال.....27
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى المستهلكين.....28

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على المستوى القومي. 29
المبحث الرابع: تطور التجارة الإلكترونية قبل وأثناء جائحة كورونا في الجزائر : 30
المطلب الأول: تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016 -2021. 30
خلاصة 35
الفصل الثالث: أثر جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية في الجزائر. 36
تمهيد 36
المبحث الأول: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والتجارة الالكترونية العالمية 36
المطلب الأول: ما هي جائحة كورونا 36
المطلب الثاني: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي 37
المبحث الثاني: جائحة كورونا في الجزائر وأثارها على الاقتصاد الوطني 39
المطلب الأول: جائحة كورونا في الجزائر 39
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري 41
المطلب الثالث: تدابير الحكومة الجزائرية لمواجهه جائحة كورونا 42
المبحث الثالث: أثر جائحة قرون على التجارة الإلكترونية في الجزائر، ومعوقات تطورها. 43
المطلب الأول:تأثير جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية في الجزائر 43
المبحث الرابع: دراسة لحالة البنك. الوطني الجزائري. فترة تفشي جائحة كورونا. 45
المطلب الأول: ما هو البنك الوطني الجزائري؟ 46
المطلب الثاني: التقرير السنوي للبنك الجزائري الوطني عام 2020. 48
المطلب الثاني: الإجراءات المصرفية في مواجهة جائحة كوفيد -19 50
الخدمات 50
نظام المعلومات ونظام الدفع: 51
خلاصة: 52
الخاتمة: 54

قائمة الجداول والأشكال

الجداول	الصفحة
جدول رقم (1-2) التطور السكاني وعدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر الفترة 2015-2019	18
الجدول: (2-2) تطور عدد البطاقات البنكية ومعاملاتها النقدية	28
الجدول (2. 3).تطور نشاط الدفع عبر الإنترنتخلال الفترة 2016-2021	32
الجدول (2. 4)العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة، وعدد معاملات السحب للفترة 2016 – 2021	34
جدول (2. 5).نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني خلال الفترة. 2016 2021	34

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1):أنواع التجارة الإلكترونية	11
الشكل 2. 1.نشاط الدفع في الجزائر عبر الإنترنت لسنة 2021	33
الشكل 2. 2 العدد الإجمالي لمعاملات الدفع والسحب. في الجزائر خلال الفترة 2016 2021	35
الشكل (3. 1) يمثل عدد الحالات اليومية الجديدة لكوفيد 19 في الجزائر	42
الشكل (. 3. 2) يمثل عدد الوفيات اليومي الجديدة. المنسوبة إلى كوفيد 19 في الجزائر	43

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الإلكترونية في الجزائر.بالتركيز على حالة البنك الوطني الجزائري لعام 2020 من نشاط التعاملات عن بعد وتحقيق مداخيل البنك وعدد البطاقات البنكية.

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف جمع المعلومات الأكثر دقة عن هذه الظاهرةمن مجموعة من المراجع والمصادر المتخصصة والاطلاع على التقارير الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالدراسة وتحليلها للتعرف على تأثير جائحة كورنا على التجارة الإلكترونية عن قرب.

توصلنا من الدراسة ان الاقتصاد التقليدي لا يمكنه أن يجاري هذه التغيرات، وأن الجائحة أكدت أن التجارة الالكترونية هي الحل الأنجح في ظل إجراءات الغلق الشامل والحجر المنزلي، حيث عرفت نمو غير مسبوق سواء من حيث حجم المداخيل أو اكتساح حصص سوقية جديدة،بشكل كبير مما حفز التجارة الالكترونية ومواجهة الصعوبات.

الكلمات المفتاحية: جائحةكورونا (covid19)،التجارة الالكترونية، بنك الجزائر.

:**summary**

The study aims to show the impact of the Corona pandemic on the growth of e-commerce in Algeria.Focusing on the case of the National Bank of Algeria for the year 2020 regarding the activity of remote transactions, achieving bank revenues and the number of bank cards .

The study relied on the analytical descriptive approach، which aims to collect the most accurate information on this phenomenon from a group of specialized references and sources, and to review statistical reports and economic indicators related to the study and analyze them to closely identify the impact of the Corona pandemic on e-commerce .

We concluded from the study that the traditional economy cannot keep up with these changes, and that the pandemic confirmed that electronic commerce is the most successful solution in light of the measures of comprehensive closure and home quarantine, as it witnessed unprecedented growth, whether in terms of the volume of revenues or the sweeping of new market shares، which greatly stimulated E-commerce and facing difficulties .

Keywords: Corona pandemic (19 covid)، electronic commerce، Bank of Algeria .

مقدمة عامة

مقدمة:

جعلت التجارة الإلكترونية العالم سوقا تتعادل فيه الفرص الممنوحة لكل الشركات على اختلاف أحجامها، لاقتحامالأسواق العالمية، وترويج البضائع والسلع بكل وسهولة، وتخطيها بذلك كل الحدود، وكذلك الحال بالنسبة للزبائن الذينأصبح بمقدورهم اقتناء احتياجاتهم بمجرد نقرة زر دون لمغادرة أماكنهم.

لذلك حققت التجارة الإلكترونية مكاسب عديدة في ظروف وباء كورونا، إذ لجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونيةوالأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية التي سادت هذه الجائحة، الامر الذي ألزم نحو ثمانملايير شخص حول العالم، بالبقاء في منازلهم، فضلا عن تسبب الوباء في انهيار البورصات، ووضع الشركات في موقفصعب وترك أثرا اقتصاديا بليغا.

انتعشت التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا.حيث تنامت مبيعات المنصات الإلكترونية بنسبة كبيرة، ووجدفيها العديد من المسوقين بديلا للتسوق التقليدي، كما تسببت جائحة كورونا في تغيير عادات الشراء لدى الجزائريين،وتوجهوا للتجارة الإلكترونية، نظرا للأوضاع التي سادتها مثل الحجر الصحي.ودفعها إلى التسوق عن بعد وتوفير الجهدوالوقت.

الإشكالية:

من خلال ما تقدم تظهر معالم إشكالية هذه الدراسة التي تطرح السؤال الجوهري التالي

ما مدى تأثير جائحة كورونا على نشاطات التجارة الإلكترونية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية.

- ما المقصود بالتجارة الإلكترونية؟
- كيف كان واقع التجارة الالكترونية أثناء جائحة كورونا؟
- هل كان هناك اهتمام بالتجارة الإلكترونية قبل الوباء، وهل ساهم الوباء في زيادة الاهتمام بها؟
- كيف أثرت جائحة كوفيد 19على التجارة الالكترونية بالجزائر؟

فرضيات الدراسة

مجال التجارة الإلكترونية في الجزائر قبل ظهور كوفيد 19، لم يكن في المستوى الذي يتوافق والتطلعاتالمسطرة

ظهور جائحة كورونا في الجزائر اتخذت جملة من التدابير لمواجهة الجائحة، مما انعكس إيجابيا على وضع التجارة الإلكترونية في الجزائر

أهمية الدراسة

تستمد أهمية الدراسة من اعتبار جائحة كورونا من الأزمة الطارئة التي أثرت على كل من الحياة، بما فيها حركة التجارة والبيع والشراء بالطرق التقليدية. في الوقت الذي أثرت فيه بالسلب على عدة قطاعات ذات طبيعة اقتصادية، إلى أنها بالمقابل ساهمت في انتعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال الدراسة، يتضح لنا نوعية هذا التأثير ودوره في نمو وازدهار تعاقد الأفراد والمنشآت الصغيرةوالكبرى عبر المواقع التجارية الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية

- تسليط الضوء على التجارة الإلكترونية في الجزائر
- معرفة مدى تأثير الجائحة على التجارة الإلكترونية في الجزائر
- تسليط الضوء على مدى تطور التجارة الإلكترونية خلال السنوات في ظلالأزمة

دراسات سابقة:

الدراسة الأولى:كسولةفاطنة برواقي سامية،مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي أثر جائحة. كوفيد 19. على التجارة الإلكترونية في الجزائر. جامعة أدرار(2020-2021)،كان الهدف من خلال هذه الدراسة توضيح مدى تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونية في الجزائر، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة الموضوع بالاستعانة بالمراجع والقوائم المالية الذات مصداقية لمعرفة مدى تأثيره خلال الفترة الزمنية 2013 إلى 2021.ومن بين النتائج المتوصل اليها ان التباعد الاجتماعي والحجر الصحي الذي فرضته مختلف الدول بالإضافة الي الاستعمال الواسع للأنترنت زاد من توجه الافراد للتجارة الالكترونية كما أكدت جائحة كورونا أن التجارة الالكترونية هي الحل الوحيد والانجح في ظل إجراءات الاغلاق.

الدراسة الثانية: برورعمارالشام،العلواني محمد أمين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق. تخصص قانون أعمال التجارة الإلكترونية في ظل كوفيد، جامعة أم البواقي (2021-2022). "هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التجارة الإلكترونية، وأهم أشكالها وشروطها ووسائل الدفع فيها في التشريع الجزائري وإبراز تنظيمها القانوني في المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا على توضيح أهم وأبرز النصوص القانونية ذات صلة بها وشروط ممارستها ومراحل إبرامها، بالإضافة إلى التعرف على مشكلات مراحل التجارة الإلكترونية في ظل فيروس كورونا(Covid 19) ، وإبراز إجراءات وآليات إعتماد التجارة الإلكترونية في ظل تفشي هذا الفيروس والتعرف على الإطار القانوني لكل من العقد الإلكتروني والكتابة والمحررات الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني كآلية للتعامل بين الأفراد في ظل تفشي وباء

كورونا 19.وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن وفي الوقت الذي أثرت فيه جائحة كورونا (Covid 19)بالسلب على عدة قطاعات ذات طبيعة اقتصاديةواجتماعية وسياسية إلا أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال إطلاق خدمات جديدة في ظل تطور استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والرغبة في التوجه نحو الإقتصاد الرقمي وتوسع نطاق التجارة الالكترونية في أغلب دول العالم"

الدراسة الثالثة:بن نامة فاطمة الزهراء. عدة محمد،بن نامة نورية، مقال في مجلة الإقتصاد والبيئة رقم 04 العدد 03 خاص 2021: "واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا" (2021). تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تحليل واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021.قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية وواقعها في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا.ومن بين النتائج المتوصل إليها انتعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر أثناء جائحة كورونا.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على هذا النمط الحديث من المبادلات التجارية الالكترونية التي ظهرت بفضلتكنولوجيا العالم والاتصالات ومن ضمنها الانترنت، وذلك من خلال التطرق للإطار النظري للتجارة الالكترونية، والتعرض لبعض الجوانب المتعلقة بالتجارة الالكترونية، كماهية التجارة الالكترونية وأشكالها ومزاياها وعيوبها إضافة إلى أآليات وسائل الدفع المعتمدة في التجارة الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية

إن ما يشهده العام اليوم من تغيرات متسارعة ومتطورة جعلت التقنيات الحديثة للاتصالات تتغلغل في بعض القطاعات مثلالقطاع المالي والمصرفي وكذا قطاع التجارة حيث أصبح جانب كبير من المعاملات التجاريةتتم عبر الانترنت وغطت هذه الأخيرة مساحات كبرى من عامل التجارة وساهمت بشكل كبير في تغيير طبيعةالمعاملات التجارية من الشكل التقليدي البطيء إلى الشكل الالكتروني المتسارع وبالتالي تحولت التجارة التقليديةإلى التجارة الالكترونية. [1]

المطلب الأول: نشأة التجارة الالكترونية

لم يكن ظهور التجارة الالكترونية فجأة بل كانت نتيجة تعدد الراحل التي مرت بها ثورة الاتصالات والمعلومات وخاصة

التجارة: وتعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، وتحكمه قواعد ونظم متفق عليها.

الالكترونية: توصيف مجال أداء النشاطالتجاري باستخدام الوسائط والأساليبالالكترونية التيمن بينها شبكة الانترنت

التجارة الالكترونيةهي: نظام يتيح عبر الانترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات كما يتيح الحركات الالكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب علىتلك السلع **والخدمات**، ويمكن تشبيهها بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون والوسطاء والمشترون وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية كما يدفع ثمنها بالنقود الالكترونية.

[1]- https: //www. for9a. com › learn

بعد نمو استخدام شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم. فأول تطبيق لمفهوم التجارة الالكترونية كما سبق الذكر في بداية 1970 من خلال عمليات التحويل النقدي للأموال (TFE) بطريقة إلكترونية من منظمة لأخرى ولكنهذه الطريقة كانت محصورة ضمن المؤسسات والشركات المالية الكبيرة إلى أن توسيع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقلوإرسال الوثائق إلكترونيا (EDI).ومنذ عام 1995 أصبحت معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة لها موقع الكتروني وفيعام 1999 امتدت لتجارة الالكترونية من مظلمات الأعمال للمستهلك لتشمل منظمات الأعمال وفي عام 2001 امتدتلتشمل منظمات الأعمال لموظفي هذه الشركات وظهرت مفاهيم جديدة مثل الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني.[1]

المطلبالثاني: الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية

لكييتضح أكثر مفهوم التجارة الالكترونية ولإزالة الغموض واللبس حوله، البد من التعرف على الفرق الجوهري بينالتجارة الالكترونية والتجارة التقليدية. التجارة الالكترونية ليست نوعا واحدا بل هناك أشكال ودرجات مختلفة منها،وتختلف هذه الأشكال تبعادرجة تقنية المنتج وتقنية العملية وتقنيةالوسيط، حيث أن كل سلعة يتم تسويقها في المعاملاتالتجارية إما أن تكون ملموسة أو رقمية وأي وسيط في العملية التجارية إما يكون ملموس أو رقمي، وكذلك العملية إما أن تكونملموسة أو رقمية، وعلى هذا الأساس ميكنتنا تقسيم التجارة إلى ثالث أنواع:

أولا: تجارة إلكترونية بحتة:

وتعين أن الزبون يزور موقعا لشركة على الانترنت، فعند اختياره للسلعة المناسبة يقوم بملىء استمارة الطلب من خلال جهاز الكمبيوتر ويبعث هبا إلى البائع ويسوي مدفعاته النقدية إلكترونيا، كما أن التسليم يكون فوريا عبر الانترنت.

ففي هذه الحالة يكون الوسيط رقمي والسلعة رقمية والعملية رقمية، مثل حالة شراء برمجيات من موقع للتجارة الالكترونية:

- فالمنتج يتمثل في برمجيات الكمبيوتر ذات الطبيعة الرقمية أي التي لا يمكن لمسها باليد.
- عملية الشراء أيضا مل تتم من خلال زيارة الموقع المادي للشركة.
  - الحصول على المنتج يتم من خلال إرسال الشركة هذه البرمجيات عبر الانترنت أو البريد الالكتروني فيظهرفي هذه الحالة الوسيط الالكتروني. [2]

[1]-محمد نور صالح الجداية، سناء جودت، **تجارة الكترونية**، ط1 دار الحامد، عمان،ص 17.
[2]-وسف احمد ابو فارة. **التسويق الالكتروني**، الطبعة الثانية دار وائل، عمان، 1119. ص.31

ثانيا: تجارة تقليدية بحتة

عندما يكون الوسيط ملموسا والسلعة ملموسة وكذلك العملية ملموسة، مثل التوجه إلى المتجر لاقتناء الاحتياجات والمتطلبات كالمواد الغذائية والألبسة.

المبحث الثاني: التجارة الالكترونية-أهميتها، أنواعها، مزاياها وعيوبه

أ- إن تقدم التجارة الالكترونية من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة بالنسبة للأفراد والمؤسسات، وبالرغم من هذه المزايا والأهمية والفوائد التي تكسبها التجارة الالكترونية لمعتمديها فهي رغم ذلك لم تخلو من العيوب.

المطلب الأول: أهمية وفوائد التجارة الالكترونية

أولا: أهمية التجارة الإلكترونية

التميز عن منافسيها الوصول إلى المزيد من العملاء في المزيد من مناطق العالم خفض التكاليف عن طريق البيع المباشر للعملاء والحفاظ على عدد أقل من المتاجر التقليدية تمكين العملاء من الشراء في أي وقت وفي أي مكان، باستخدام أجهزتهم المفضلة - وهي قدرة ضرورية لجيل الألفية والمواطنين الرقميين الآخرين.

ثانيا: فوائد التجارة الإلكترونية

من أهمّ إيجابيات وفوائد التجارة الإلكترونية انخفاض تكاليف البدء بها.تحتاج المتاجر التقليدية إلى آلاف الدولارات لاستئجار مكان العرض، بالإضافة إلى العديد من التكاليف المبدئية الأخرى كالواجهات الأمامية، وتصميم المحلّ، وشراء مخزون البضائع ومعدّات البيع وغيرها.

دون أن ننسى أيضًا أنّ صاحب المحلّ سيضطرّ عاجلاً أو آجلاً إلى توظيف عدد من الأفراد لضمان سير العمل، خاصّة إن كان للمتجر عدّة فروع في مواقع متعدّدة.

ميزة أخرى من مزايا التجارة الالكترونية، ألا وهي أنّ المتاجر الإلكترونية تبقى مفتوحة على مدار الساعة! من خلال إعلانات متجرك على الفيسبوك أو جوجل، يمكنك جذب زبائن جددًا بعد منتصف الليل أو بعد الرابعة فجرًا! ومن أيّ مكان في العالم.بعكس المتاجر التقليدية التي تنحصر ساعات عملها عادة بين التاسعة صباحًا والعاشرة ليلاً.

من خلال التجارة الإلكترونية، ستتخطّى الحواجز الجغرافية وتنتقل بمشروعك إلى المستوى العالمي.قد تعثر على زبائنك في الجزء الآخر من الكرة الأرضية، أو في دول مجاورة وستتمكّن من تقديم خدماتك لهم بكلّ سهولة، دون الحاجة للتواجد معهم في نفس البلد أو المدينة. [1]

---

[1]- for9a. com
مرجع سبق ذكره https: //www. for9a. com › learn

المطلب الثاني:أنواعها وعيوبها

غالبًا حينما نفكّر في التجارة الإلكترونية، فإنّ أوّل ما يخطر ببالنا هو المعاملات التجارية بين المورّد والعميل، لكن وعلى الرغم من أنّ هذا الأمر صحيح لكن التجارة تنطوي على أكثر من ذلك.

في الواقع هنالك 6 أنواع رئيسية للتجارة الإلكترونية هي كما يلي:

- بين الشركات B2B
- من الشركات إلى المستهلك B2C.
- بين المستهلكين C2C.
- من المستهلك إلى الشركات C2B.
- من الشركات إلى الإدارات B2A.
- من المستهلك إلى الإدارة C2A.

1- التجارة الالكترونية بين الشركات B2B

أو Business-to-Business باللغة الإنجليزية.حيث يشمل هذا النوع من التجارة جميع المعاملات الإلكترونية للسلع أو الخدمات التي تتمّ بين الشركات.عادة ما يعمل منتج البضائع وتجار الجملة التقليديون مع هذا النوع من التجارة الإلكترونية.**2- التجارة الالكترونية من الشركات إلى المستهلك B2C**

أو Business-to-Consumer والتي يتمّ فيها إقامة علاقات تجارية إلكترونية بين الشركات والمستهلكين النهائيين، حيث يشبه هذا النوع إلى حدّ كبير قسم البيع بالتجزئة في التجارة التقليدية.تتميّز العلاقات التجارية في هذا النوع بكونها أسهل وأكثر ديناميكية، لكنها أيضًا قد تكون متقطّعة غير مستمرّة.ومن الجدير بالذكر أنّ التجارة الإلكترونية ما بين الشركات والمستهلكين قد تطوّرت في الآونة الأخيرة بشكل كبير.يوجد اليوم العديد من المتاجر الإلكترونية والمراكز التجارية الافتراضية على شبكة الإنترنت والتي تبيع مختلف أنواع السلع الاستهلاكية كالأجهزة الإلكترونية والرقمية، والملابس والأحذية وحتى المواد الغذائية.اقرأ أيضًا: ما هي أنواع ريادة الأعمال وأي نوع من رواد الأعمال أنت؟

2- التجارة الالكترونية بين المستهلكين C2C

أو Consumer-to-Consumer باللغة الإنجليزية.في هذا النوع من التجارة الإلكترونية، تتمّ جميع المعاملات الإلكترونية للسلع أو الخدمات بين المستهلكين.حيث يتمّ إجراء هذه المعاملات من خلال طرف ثالث يوفّر منصّة أو نظامًا يمكّن المستهلكين من إتمام هذه المعاملات بالفعل.4

3- التجارة الالكترونية من المستهلك إلى الشركات C2B

وهي اختصار لكلمة Consumer-to-Business باللغة الإنجليزية.هذا النوع من التجارة الإلكترونية شائع على وجه الخصوص في المشاريع القائمة على التعهدي الاجتماعي أو الـ crowdsourcing حيث يقوم عدد كبير من الأفراد بعرض خدماتهم ومنتجاتهم للبيع للشركات التي تبحث عن هذه الأنواع من الخدمات والمنتجات على وجه التحديد.من أمثلة هذا النوع من التجارة، نجد المواقع الإلكترونية التي يقدّم فيها مصمّمو الجرافيك عروضهم لتصميم شعار شركة كبرى مثلاً، وتختار الشركة بعدها تصميمًا واحدًا فقط وتقوم بشرائه.أو مثلاً المواقع الإلكترونية التي تبيع صورًا ومقاطع صوتية ومختلف عناصر التصميم الأخرى المعفاة من حقوق الملكية، مثل موقع Istockphoto.اقرأ أيضًا: 10 صفات تميز رواد الأعمال الناجحين

5- التجارة الالكترونية من الشركات إلى الإدارة B2A

يتضمّن هذا النوع من التجارة الإلكترونية المعروف بـ Business-to-Administration باللغة الإنجليزية، جميعَ المعاملات التي تتمّ عبر الإنترنت بين الشركات المختلفة والمؤسسات الإدارية الحكومية.ينطوي هذا المجال على طيف واسع ومتنوّع من الخدمات مثل الخدمات الضريبية، أو خدمات الضمان الاجتماعي أو السجّلات القانونية وما شابه ذلك.ازداد انتشار هذه الخدمات في السنوات الأخيرة خاصّة مع الاستثمارات الكبيرة التي تمّ القيام بها في تطوير وبناء الحكومات الإلكترونية.

6- التجارة الالكترونية من المستهلك إلى الإدارة C2A

وباللغة الإنجليزية Consumer-to-Administration، حيث ينطوي هذا النوع من التجارة الإلكترونية على جميع المعاملات الإلكترونية بين الأفراد والإدارات الحكومية، مثل: التعليم: التعليم عن بعد، نشر المعلومات. . . الخ.الضمان الاجتماعي: نشر المعلومات المتعلّقة بهذا المجال، عمليات الدفع. . . الخ.

الشكل رقم (1-1): أنواع التجارة الإلكترونية

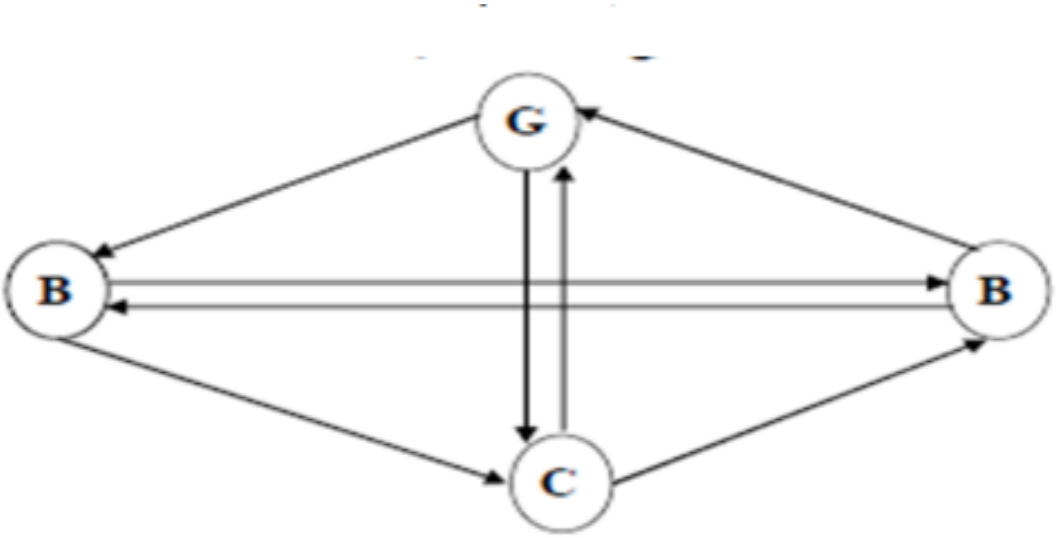

المصدر: السيد أمجد عبد الخالق، ص 48

عيوبها:

مع كلّ إيجابية أو ميزة للتجارة الإلكترونية هنالك بلا شكّ ما يقابلها من سلبيات أو جوانب ضعف.في النهاية لابدّ من أن نكون واقعيين، إذ لا شيء مثالي تمامًا.وفيما يلي بعض من هذه السلبيات:

1- لا يمكن للزبائن شراء المنتجات في حال تعطل الموقع الالكتروني.

2- لا يمكن للزبائن تجربة المنتجات.

3- مجال عالي التنافسية. [1]

[1]. عبد الكريم /-مميزات-وعيوب-التجارة-الإلكترونيةعنفhttps: //www. Anafabdulkarem. Com

المبحث الثالث: آليات ووسائل الدفع المعتمدة في التجارة الإلكترونية وتأمينها

تمثل وسائل الدفع الإلكترونية الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية، وكانت التجارة الإلكترونية من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدامها كحل للعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وعليه سنتناول في المطلب الأول (مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها) وفي المطلب الثاني (أنواع وسائل الدفع الإلكترونية)، وسنتطرق في المطلب الثالث إلى (أهمية وسائل الدفع الإلكترونية).

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها

أدى اتساع نطاق التجارة الإلكترونية إلى ضرورة خلق وسائل دفع الكترونية تتماشى وخصوصية التجارة الإلكترونية، لتسهيل معاملاتها فما المقصود بوسائل الدفع الإلكترونية وهذا ما سنتطرق إليه في (الفرع الأول)، وما هي خصائصها وهذا ما سنتناوله في (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية.

وتعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها الوسيلة الإلكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هو: أن وسائل الدفع الإلكترونية تتم كل عملياتها عن طريق التسديد الالكتروني ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية.

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية

تتمثل خصائص وسائل الدفع الإلكترونية فيما يلي: أولا: يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

ثانيا: يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

ثالثا: يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين مكانيا، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، ويتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.ويتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين: الأسلوبالأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، الدفع عبر شبكة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، ومن ثمة فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، وال يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكونالثمن فيها مدفوعا مقدما.

الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد المبالغ المخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قليلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أية معاملات مالية، وال بد أن توفر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم. [1]

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

اتساع نطاق التجارة الإلكترونية أدى إلى تطور النقود، وظهرت بشكل جديد يتناسب مع معاملات التجارة الإلكترونية، وعليه سنتناول البطاقات الإلكترونية في (الفرع الأول)، والبطاقة الذكية في (الفرع الثاني)، في حين نتطرق إلى الشيكات والتحويلات الإلكترونية في (الفرع الثالث) ،أما النقود الإلكترونية فسندرجها في (الفرع الرابع)

الفرع الأول: البطاقات الإلكترونية

وتشمل كل من بطاقة الدفع التي من خلالها يتم تحويل مبلغ من حساب المشتري صاحب البطاقة إلى حساب البائع خلال يوم أو يومين، كما تستخدم في سحب النقود من الحساب.

الفرع الثاني: البطاقة الذكية

هي بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية، والتأكد من سالمة كل معاملة من الخداع، وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب، وال تتطلب تفويض أو تأكيد لصلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع.

الفرع الثالث: الشيكات والتحويلات الإلكترونية

يعرف الشيك على انه محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ولعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية.

الفرع الرابع: النقود الإلكترونية

وهي وسيلة جديدة ظهرت إلى جانب بطاقة الائتمان، وتعني أن المستهلك أو العميل لدى البنك يكون لديه حسابان أحدهما بالعملة الحقيقية والآخر بالعملة الإلكترونية ، إذ يبق له أن يحول أية قيمة من حسابه بالنقود العادية إلى حسابه بالنقود الإلكترونية ، فإذا أراد الوفاء بمقابل سلعة أو خدمة جاز له ذلك عن طريق تحويل هذه القيمة من حساب التاجر البائع ، ليقوم هذا الأخير بمراجعة البنك المصدر للتأكد من صلاحية النقود المستخدمة في الدفع وبعدها يودع قيمتها في مصرفه.

---

[1]- بودور حسام، بومعزة رؤوف، **واقع التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل جائحة كورونا وآفاقها**،مذكرة تخرج ماستر أكاديمي جامعة8ماي5491-قالمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم التجارية.

المطلب الثالث: دور وسائل الدفع الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية

مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية وعوامل نجاحها يترتب على استخدام وسائل الدفع الالكترونية مجموعة من المزايا تقابلها مجموعة من العيوب وهناك عدة عوامل تؤدي إلى نجاح وانتشار وسائل الدفع الالكترونية.

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بعدة مزايا وهي:

أولا: تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الألمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة

ثانيا: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة

ثالثا: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.

عيوب وسائل الدفع الالكتروني:

أولا: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية،وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

ثانيا: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي

التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

ثالثا: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحملالبنك المصدر نفقات ضياعه.

عوامل نجاح وسائل الدفع الالكترونية

لابد من وسائل لجذب المستهلكين والتجار لاستخدام تقنية معينة في عملية الدفع الالكتروني عبر الشبكات وخاصة الانترنت، ومن العوامل التي تؤدي إلى انتشار طريقة الدفع الكترونيا بشكل واسع مايلي:

أولا: الاستقلالية: حيث هناك العديد من الطرق التي تتطلب إعداد برامج خاصة من أجل استخدام وتنفيذ عملية الدفع الكترونيا من قبل التاجر والمستهلك تعتبر هذه الطرق التي تحتاج إلى إعداد برامج خاصةغير منتشرة بشكل واسع.

ثانيا:التطابقيةإن من المهم في عملية الدفع الالكتروني أن يتم تنفيذها من مختلف أنظمة التشغيلومختلف أنواع الحاسبات تلك التي تتطلب أنظمة تشغيل معينة أو أجهزة معينة لتنفيذ عملية الدفع الالكتروني تعتبر غير واسعة الانتشار بين التجاروالمستهلكين.

ثالثا: الأمن والحماية:مدى الأمن في نقل البيانات وتنفيذ عملية الدفع مهمة جدا لقياس مدى فعالية عملية الدفع الالكتروني،حيث أنه إذا كانت المخاطر للمشتري أو البائع عالية في عملية الدفع الالكتروني فإن هذا يؤدي إلى عدم انتشار هذه الطريقة بشكل واسع.

المطلب الرابع: مدى تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكـــبة الأحداث والتــطورات التكنولــوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصـــــناعة المصرفية، وسعيها نحو الصــيرفة الإلكترونية شرعــت في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة كبطاقة السحب وبطاقة الائتمان ونظام المقاصة الالكترونية واعتبرتها أوراق تجارية جديدة إضافة إلى الأوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لأمر.خاصة وأنها قد فشلت نسبيا باعتبار التجارة الكترونية في الجزائر نظرا لانتشار الأمية المعلوماتية وسيطرة قيم المجتمع النقدي.[1]

خلاصة الفصل الأول:

لقد تمكنا من خلال الفصل من تقديم تعريف للتجارة الإلكترونية والتي هي مجموعة من عمليات عرض وبيع وشراء السلع والخدمات وإذا توزيعها والترويج لها وآل ذلك يتم باستخدام وسائل إلكترونية على رأسها شبكة الإنترنت وتتمتع التجارة الإلكترونية بمزايا لا تتوفر في التجارة العادية حيث تعد أفضل السبل للوصول إلى الأسواق العالمية لان وضع متجر إلكتروني على الشبكة يمكن جميع سكان العالم من الوصول إليه وشراء إي سلعة منه دون الحاجة إلى تأشيرة دخول إلى هذا البلد أو دفع رسوم جمركية على هذه السلعة.ويمكن تمييز خمسة أنوا ع من التجارة الإلكترونية حسب أطراف التعامل، ومن العوامل المساعدة على قيام التجارة الإلكترونية الحكومة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية ووسائل الدفع والتشريعات التي تنظمها وتطرقنا أيضا إلى مدى تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

[1]مجلة القانون والتنمية المحلية.
Volume 1, Numéro 2, Pages 123-134
2019-07-21وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية عماد الدين بركات. حورية طيبي

الفصل الثاني: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد:

يشهد العالم اليوم ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد ساهمت في زيادة الترابط بين الأسواق في العالم مما أضفى على المعاملات التجارية صفة العالمية، ونتج عن هذا التقدم مفهوم التجارة الالكترونية، التي ظهرت كأسلوب جديد لعرض السلع والخدمات وعقد الصفقات الكترونيا بين مختلف الدول.والجزائر تعد من بين الدول التي أدخلت تعديلات على قوانينها من أجل الولوج إلى عالم التجارة الإلكترونية فهدف هذه الورقة البحثية معرفة واقع ومستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال التطرق لمشروع التجارة الالكترونية في الجزائر ووضعيتها التشريعية والقانونية ومعرفة أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه التجارة الالكترونية في الجزائر وكذا معرفة حلول سبل ترقيتها.

المبحث الأول: وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر

للحديث عن التجارة الإلكترونيةفيالجزائرلابد من الاطلاع أولا على البنية التحتية الرقمية والمعلوماتيةلهذاالبلد، وأن أهم عنصر يهم التجارة الإلكترونية هو البنية التحتية من شبكة الانترنتاتصالات ومعلوماتمتطورة والمواردالبشرية اللازمةوأسباب ومعوقات عدم اعتمادها وسبل وحلول ذلك ولذلك. [1]

المطلب الأول: واقع البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية في الجزائر

أولا: شبكة الإنترنت وعدد مستخدمها

في إطار عصرنة البيانات التحتية والخدمات،تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي السداسي الأول من عام 2015تم ربط 84بلدية من مجموع 1296بشبكة الألياف البصرية، من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمةذات نوعية ، لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في السداسي الأول من عام 2015 حوالي 357 جيجابايت/ثانية.

[1]-صار بالسكر. التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية. دراسة حالة الجزائر. أكمل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جميلة جل ما تخصص تجارة دولية. 2014 2015. ص49

بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر سنة 2006 ،1. 9 مليون شخص، وفي سنة 2016 احتلت المرتبة 62 عالميا بعدد مستخدمين بلغ 17. 440. 299، وقد ارتفع عدد مستخدمي الانترنت فيالجزائر مع مرور الوقت حيث بلغ عدد المستخدمين

حسب تقرير صدر في جانفي 2020حوالي22. 71 مليون مستخدم أي نسبة 52%من إجمالي السكان في الجزائر ويوضحالجدولالتالي عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2015_2019[1]

جدول رقم (1-2) التطور السكاني وعدد مستخدمي الأنترنيت في الجزائر الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المستخدمين	000 .000 .11	15. 000. 000	18. 580. 000	21. 739. 600	25. 428. 159
تعداد السكان	39. 542. 166	40. 263. 711	41. 063. 753	42. 600. 000	43. 000. 000
النسبة من عدد السكان%	27. 8	3 .37	2 .45	03 .51	58

Source : Internet world stat statistiques d'utilisation et de marche .d'internet en Algérie

نلاحظ من الجدول أن نسبة زيادة مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2015 2019 كانت نسبة جيدة بالمقارنة بعدد السكان.وبالجهود المبذولة في هذا الجمال حيث وصلت النسبة إلى 58%.

ثانيا: الشبكات الهاتفية والنقالة

إن من أهم الدلائل على زيادة توجه أي مجتمع نحو التجارة الإلكترونية هو توفر شبكات الاتصالات الهاتفية الثابتةوالنقالة، والتي يتم من خلالها النفاد إلى الانترنيت وممارسة التجارة الإلكترونية، فضعف هذه الشبكات تقدم أي دعم فعاللشبكات الأعمال ويلبي متطلبات الأعمال الإلكترونية حيث يمكن القول أن الجزائر عموما متأخرة في مجال تكنولوجياالمعلومات والاتصالات الذي يختص في كل من الهواتف الثابتة والنقال في الجزائر، كما عرفت سنة 2017 الاستغناءعن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي،الذي خصص للمناطق الريفية وذلك راجع إلى إستراتيجية الدولة ، بتزويد هذهالمناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة ، كما نجدأنكثافة الهاتف الثابت عرفت انخفاضا ، حيث بلغت في سنة

[1]- www. z-dz. com،2022/04/12 .

المطلب الثاني: مشروع التجارة الإلكترونية في الجزائر.

أولا: خطة التحول إلى التجارة الإلكترونية

ولأهمية تسريع إعداد الأطر التنظيمية والفنية وتوفير البنية الأساسية للاتصالات واتخاذ الخطوات

العملية اللازمة للاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية في الجزائر من الضروري اشتراك الوكلاء المختصين فيوزارات التجارة المالية والاقتصاد الوطني والبريد والهاتف، وفيما يلي:

1-متابعة التطورات في ميدان التجارة الإلكترونية واتخاذ الخطوات لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من وزارات التجارة المالية والاقتصاد الوطني والبريد والهاتف.

2-تحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية وتطبيقا العملية في الوطن وتسخيرهالخدمة الاقتصاد الوطني، والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص والإسراع في اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة،والرفع بما يستوجب ذلك المقام السامي. [1]

3-متابعة إنجاز الأعمال المطلوبة من كل جهة وإعداد تقارير دورية عن سير العمل بشكل منتظم.

ثانيا: خطة عمل ونشر التجارة الالكترونية في الجزائر

1- إيجاد البنية التحتية للمفاتيح العمومية PKI لتوفير البنية الآمنة التي تضمن أمن وسرية التعاملات الإلكترونية، وإثبات هوية المتعاملين وتكامل وسلامة الرسائل المتبادلة فيما بينهم، وتحديد آلية إصدار الشهاداتالرقمية ومتطلبات جهات التصديق على سلامة الوثائق والمواصفات الفنية للتوقعات الإلكترونية.

2-تطوير نظام المدفوعات اللازمة للقيام بجميع العمليات المصرفية المطلوبة لإتمام التعاملات الإلكترونية بسرعة وأمان من خلال الوسائل الإلكترونية.

3-تطوير البنية التحتية للاتصالات. لتكون جاهزة لدعم تقنيات التجارة الإلكترونية، وتوفير خدمات نقل البيانات بسرعات والسعادة المطلوبة بكفاءة وموثوقية في جميع مناطق.

---

[1] رشيد علام

4-إيجاد تنظيم القانوني والتشريعي اللازم، الاعتماد، التعاملات الإلكترونية، والعقود المبرمة من خلالها، وضمان الوفاء بالالتزامات، وحفظ حقوق المتعاملين، واعتماد التوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات تقوم مقام التوقيع اليدوي.

5-تحديد متطلبات أمن المعلومات، وحماية الخصوصية للبيانات الشخصية.

6-دعم ونشر مفاهيم وتطبيقات التجارة الإلكترونية وتشجيع الاستثمار في تقنياتها.

7-توفيرالخدمات المساندة. الضرورية لدعم انتشار تطبيقات التجارة الإلكترونية. مثل: تحسين خدمات توصيل الطرود والإرساليات البريدية. وتحديد عناوين المواقع الحكومية والتجارية والسكنية.

المطلب الثالث: وضعية التجارة الالكترونية في الجزائر

تطور التبادل التجاري عبر العالم، واستحدثت له طرق عدة قصد تسهيل العمليات المتعلقة به، ومن بين هذه الطرق "التجارة الالكترونية"، التي تسمح بالرفع من وثيرة التبادل التجاري بصفة سريعة وأكثر فعالية مقارنةً مع نظيرتها التقليدية، التي تتطلب الحضور المادي للتاجر أو الزبون، إذ يكفي على سبيل المثال معاينة البضاعة عن بعد والتعاقد عليها من خلال شبكة الانترنيت، وكذا تسديد ثمنها من خلال الدفع الالكتروني.إن هذا الفضاء الجديد لممارسة التجارة سمح بخلق فرص شغل جديدة ذات فوائد مادية كبيرة، غير أن الوضع في الجزائر لم يزل يراوح مكانه، حيث أن التجارة الالكترونية كعملية تمارس بصفة غير منظمة، إذ أن الإطار القانوني لازال غائب، وهو ما يستدعي تدخُّل المشرع الجزائري بغرض تنظيم هذا النوع من النشاط التجاري.

أولا: تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر

لقد شهد مجال التجارة الإلكترونية في الجزائر تطوراً كبيراً بعد الركود الذي كان قد أصابها قبل بضعة سنوات مضت، وذلك تزامنًا مع التطور الكبير الذي حصل في الوطن العربي ككل في مجال التجارة الإلكترونية، وفي العالم أجمع أيضًا.

فقد ارتفع عدد البطاقات المتداولة بين البنوك بنسبة 20٪ في نهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020، لتصل إلى 11. 6 مليون بطاقة، كما سجلت الجزائر أكثر من 100 ألف معاملة دفع إلكتروني قام بها الطالبة لتسدد رسوم الجامعة هذا العام.

كما سعت الحكومة لتقديم برنامج يساعد في تسريع عملية تحديث نظام الدفع الإلكتروني، للوصول إلى حوالي 16 مليون مستخدم بحلول عام 2024، بالإضافة إلى تجهيز مليون تاجر تقريباً بأجهزة الدفع الإلكتروني.

ووفقاً لمجموعة المصالح الاقتصادية للخدمات المصرفية الإلكترونية، فالجزائر تتوفر حاليًا على أكثر من 150 موقعًا تجاريًا يمكن المواطنين الجزائريين على اقتناء مشترياتهم

عن طريق بطاقة الدفع الإلكتروني، ولهذا عليك استغلال هذا النمو الكبير في قطاع التجارة الإلكترونية في الجزائر، ليكون لك نصيب فيها. [1]

ثانيا: شروط ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر

ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر تتبع قانون التجارة الإلكترونية في الجزائر الصادر مؤخراً، وهي:

يجب على التاجر أن يسجل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية أو الحرفية، وذلك حسب حالته.

أن يمتلك التاجر موقعًا إلكترونيًا يحمل اسم نطاق"com. dz"

يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني على طرق تسمح بالتأكد من صحته.

وتتكفل الدولة الجزائرية بإنشاء بطاقات وطنية تحمل كل أسماء التجار الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية، وهؤلاء فقط من يمكنهم مزاولة هذه الأنشطة التجارية الإلكترونية.

وبذلك يكون بإمكان المستهلكين الاطلاع على قائمة الموردين الإلكترونيين، حيث إن البطاقة الوطنية للموردين الإلكترونيين يتم نشرها باستمرار.

يجب أن تكون كل معاملة تجارية إلكترونية مسبوقة بعرض تجاري إلكتروني وأن توثق بموجب عقد إلكتروني يصادق عليه المستهلك الإلكترونيعلى التاجر الإلكتروني أن يقدم العقد التجاري بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة، وأن يضم كل المعلومات اللازمة. [2]

ثالثا: تصنيفات التجارة الإلكترونية الجزائرية.

تتجه غالبية معاملات التجارة الإلكترونية الجزائريةنحو صورتين أساسيتين لهذه التجارة، وهي التعامل بين الشركات والمستهلكينومن بين الشركات، بعضها مع بعض.

المطلب الرابع: التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين.

إن التجارة الإلكترونية اليوم هي بمثابة لغة عالمية جديدة مختلفا الاقتصاديات اتساع رقعة استعمال الإنترنت من محيط الجامعي إلى مختلف أوساط مختلف فئات المجتمع، أحدث تغييرا كبيرا في التعاملات التجارية الجزائريين، وقد سارعت العديد من المؤسسات الجزائرية لتبني الأنماط الحديثة لتسويق منتجاتها عبر الإنترنت، وإيصالها إلى المستهلكين، بما ساعد على انتشار نمط الشراء عبر شبكة الإنترنت.وهو ما يعرف بتجارة التجزئة

[1] دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، السنة 2021، الصفحة 687-70

[2] "دليلك الشامل في التجارة الإلكترونية في الجزائر 2022 – فاتورة .

الإلكترونية التي وفرت للمستهلكين العديد من المزايا ك حرية الاختيار، واقتصاد الوقت، والتكاليف. [1]

أولا: التجارة الإلكترونية بين الشركات.

فقرة المؤسسات الجزائرية في ضربة الاستعمال.هذه التكنولوجيات خاصة الإنترنت كقاعدة ويدفعها لبداية العمل على تفعيل الفائدة العظمى للتجارة الإلكترونية في قنوات عملها اليومية.وقد بدأت المؤسسات الجزائرية تتقبل فكرة الشراء الإلكتروني.ولكن بمستويات مختلفة في الإنجاز في الشبكة العنكبوتية، يجعلنا نكتشف مواقع لبعض الشركات التي بدأت تتعامل عبر الإنترنت مع المؤسسات الأخرى، إلا أن المعلومات المتوفرة تؤكد أن جل محاولات مؤسسات للولوج لعالم التجارة الإلكترونية ترتكز على العالقة مع الزبائن. في حين هناك ضعف كبير في المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري بين المؤسسات والدراسات القليلة المتوفرة تقتصر على تسليط الضوء على الواقع التكنولوجي لدى مختلف الهيئات الاقتصادية في الجزائر.ففي دراسة قام بها باحث في مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية حول استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مست 550 مؤسسة خلال سنة 2010. بينت نتائجها أن استعمال هذه التكنولوجيات يقتصر على اقتناء واكتساب وسائل الإعلام الآلي. بدائل من تشغيلها واستغلالها مثال يمكن من الاستفادة من تطبيقات التجارية المتميزة لهذه التكنولوجيات.

المطلب الخامس: بعض تطبيقات التجارة الإلكترونية في الجزائر

تستعمل هذه التجارة. مجموعة متنوعة من التطبيقات. والتي تتمثل في مختلف الأنشطة. الممارسة من قبل الشركات من خلال وسائل الاتصالات. على غرار عمليات الإعلان عن منتجات والخدمات، تقديم المعلومات عن المنتجات عبر الخطوط الهاتفية. [2]

أولا: الإعلان عبر الإنترنت

الملاحظ مؤخرا.هو النمو الكبير للاستثمارات الإشهارية عبر الإنترنت في الجزائر من سنة إلى أخرى. وقد بدء الإعلان عبر الإنترنت يقرب شيئا فشيئا المعنيين.والذين قدر عددهم ب11 معلنا خلال فترة جويلية 2008. وقاموا بإطلاق 141 حملة إعلانية،وعن طبيعة المنتجات والخدمات التي تحظى بأكبر قدر من الترويج عبر الإنترنت من طرف هؤلاء المعلنين، فقد بينت هذه الدراسة أن قطاع السيارات فاز ب17 معلن عبر الإنترنت، وحصة سوقية مقدرة ب 29%. متبوعا بقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الهاتف المعلوماتية، والتي قدرت حصتها السوقية ب 24% و14 معلنا.

[1] فالق شربة فاطمة، مرجع نفسه، ص 69 ،62

[2] حسن يوسف، اقتصاد الكتروني، الطبعة الأولى، المصدر القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، سنة 6096 ، ص66-60

ثانيا. مراكز الاتصال.

إن التجارة الإلكترونية، بشكلها الواسع، تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية المتنوعة، التي.سفارتها.ثورة المعلومات والاتصالات.بغرض إنجاز.معاملات تجارية.ومن بين وسائل. المستعملة.الهاتف، فليس من الضروري أن تتم التجارة الإلكترونية عبر الوسيط الإلكتروني، بل يمكن أن تتم عبر الهاتف، فالتعامل مع مراكز الاتصال يعد من تطبيقات التجارة الإلكترونية، وفي هذه المراكز عبارة عن شركة خدمات من عن بعد. مراكز الاتصال تحاول وجذب العميل والحفاظ عليه بالتفاعل معه بواسطة الخدمات الهاتفية فقط لتقدم له خدمات البيع وخدمات ما بعد البيع إلا أن التطور التكنولوجي سمح لهذه المراكز بالتفاعل من خلال مجموعة من الوسائط الإلكترونية ك الفاكس، رسائل البريد الإلكتروني.ونظرا لكون عملية إيجاد الزبائن والمحافظة عليهم في عالم التجارة الإلكترونية عملية جد صعبة بسبب خصائص المستهلكين المميزة، فإن مراكز الاتصال تتفهم تفكير الزبائن وتحلل. احتياجاتهم، وتساعد الشركات على مواجهة تحديات تقديم خدمات. متميز العملاء من خلال إتاحة قواعد بيانات حول الزبائن الحاليين والمتوقعين. ومدى تجاوبهم مع الخدمات الموفرة، مما ينعكس إيجابيا على تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر. [1]

المطلب السادس: بعض مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.

إن النمو العالمي المتسارعللمواقع التي تكرس مفهوم التجارة الإلكترونية، زاد من قناعة المؤسسات الجزائرية والأفراد على حد سواء، لضرورة استخدام الإنترنت لعقد الصفقات الإلكترونية، وهو ما انعكس على نموه عدد ومحتوى. مواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.

1-سوق واد كنيس.

يعتبر أول مواقع التسوق عبر الإنترنت في الجزائر. فقد أسس سنة 2007، و يهتم بوضع الإعلانات التجارية. فهو يعتبر رابط حقيقي بين أصحاب الإعلانات الصغيرة الراغبين في بيع أو شراء أو مبادلة مختلف المنتجات ويحدد هذا الموقع نجاحا لافتا منذ تأسيسه، إذ استقطب حوالي 3. 8 م زائر. خلال شهر أوت 2010.

2-سوق الجزائر:

سوق الجزائر بالمزادات والصفقات الإلكترونية بين الأفراد فهو يسعى إلى تحقيق. التواصل بين الأفراد الراغبين في بيع وشراء. سلعة معينة عبر شبكة الويب.

3-دار الشهاب

تعتبر دار الشهاب. من أهم المؤسسات الجزائرية. التي أدركت مبكرا ضرورة تعظيم الاستفادة من ثورة التكنولوجيا. لتسويق منتجاتها. حيث يحتوي موقع هذه الدار على نظام متكامل التجارة الإلكترونية يسمح ببيع منتجاتها من خلال الانترنت داخل الجزائر وخارجها،

[1] على لونيسي، صبيحة عبد الولي، **تطور التجارة الإلكترونية: حالة الجزائر**،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2 الجزائر.

ويحتوي هذا الموقع على فهرس إلكتروني يقدم معلومات مفصلة ودقيقة حول الكتب المتوفرة. وبعد تسجيل المستهلك في الموقع وتقديمها للمعلومات الشخصية، يحصل على اسم دخول وكلمة سر تمنح له حرية التصفح واختيار الكتب التي يرغب في اقتنائها بالضغط على رمز السلة، ليضاف المنتوج تلقائيا إلى قائمة المشتريات.وبعد تأكيد الطلبية، يكون للمستهلك الحق في اختيار مدفوعات، سواء بإرسال شيك بالبريد أو تحميل المبلغ للحساب البنكي لدار النشر.

4-موقع بيت الجزائر.

تعتبر عملية تصميم واستضافة المواقع. وبيع البرمجيات. أحد أشكال التجارة الإلكترونية. وأكثرها انتشارا في الجزائر كموقع بيت الجزائر الذي يقدم خدمات متكاملة تشمل كل جوانب التجهيز، التشغيل، ومواقع الإنترنت. للشركات. والأفراد على حد سواء. فهو يساعد الراغبين في إنشاء متاجر إلكترونية من خلال تصميم المواقع الإلكترونية بأحدث التقنيات وتزويدها ببرامج سهلة.وتتم. تسوية المدفوعات عن طريق التحويل إلى الحساب البريدي الجاري للموقع. وإرسال صورة عن وصل الحوالة إلى البريد الإلكتروني إلي موقع التي تسمى عملية تفعيل الخدمة. [1]

5- مواقع البطاقات العالمية.

وسائل الدفع والسداد الإلكتروني. حجر الزاوية لتطوير التجارة الإلكترونية، إلا أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف كبير في الجزائر بسبب عدم توفر وسائل الدفع الإلكترونية على شبكة الإنترنت.وبغية معالجة هذه المشكلة، بادرت بعض المواقع بتوفير البطاقات العلمية ذات الدفع المسبق.وتسمح هذه المواقع. لمتصفحي الإنترنت. بالشراء. بالدينار. الجزائري لبطاقات VISAعن طريق تحويل. من الحساب البريدي الجاري، ويتم الحصول على بطاقة VISAمن هذه المواقع بعد اتباع الخطوات التالية:

بنسخ الزبون بطاقة التعريف بالماسح الضوئي ويرسلها إلى البريد الإلكتروني للموقع، ثم يدفع قيمة البطاقة حسب نوعها. ويتم التسديد عبر الحوالة البريدية مع ضرورة إنسان الكشف الحوالة عبر الفاكس إلى مكتب الشركة.وبعد أن يتك يتأكد الموقع عن هوية الزبون، ترسل له معلومات عن بطاقته إلى بريده الإلكتروني، كذلك يرسل الموقع س ص صورة عن البطاقة التعريفية. للزبون لشركةVISAلتقوم هذه الأخيرة؟ بإرسال البطاقة المغناطيسية إلى الجزائر.

المبحث الثاني:الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر

إن الجانب القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية جد مهم لقيامها في أي دولة كانت، فلا بد على الجزائر أن لا تغفل عن هذا الجانب، لأنه عملة ذات وجهين، وتبرز أهمية هذا الجانبفي

[1] متاجر الكترونية جزائرية - شبكة مقالكmkalk. net
https: //mkalk. net › algerian-online-stores

محاربة الجرائم الإلكترونية. بالجزائر. لكن إن غفلت عن هذا الجانب، سيكون عاملا معرقلا لها.

المطلب الأول:الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

الإطار القانوني المنظم للمعاملات التجارية يعتبر خطوة في اتجاه حداثة وتطوير التجارة في الجزائر باستعمال التكنولوجيات الحديثة والرقمة في المعاملات التجارية، التي ستصبح أسرع وأقل كلفة وأكثر محافظة على الوقت والجهد، وأكثر إرساء للشفافية، لكنه رغم إيجابية فإنه لم يرقى إلى مستوياتبلغتها تشريعات بعض الدول المجاورة والدول الأجنبية في مجال المعاملات التجارية والمالية، إلا أنه، حسب رأينا،سوف يصادف بعض الصعوبات في التنفيذ والتقييد بهذا القانون، مما سيفرض مراجعته وتعديله مستقبلا، كما نأمل أن يحقق حلول الذين ينشطون في هذا المجال حاليا، أي خارج القانون، وأن يكون عاملا تحفيز لا عاملة فرملة لهذه النشاطات.

أولا : مظاهر المعاملات الإلكترونية في القانون المدني الجزائري.

1-الإثبات الإلكتروني:

يحتل عنصر الإثبات مكانة مهمة في كافة العلاقات والعقود، وإن أول ما يطرح في موضوع الإثبات هو توفير السند الخط الذي أعطاه القانون قوة ثبوتيةكبيرة لإثبات التصرفات القانونية وتحديد الحقوق والواجبات، غير أن انتشار المعاملات الإلكترونية، لاسيما التجارة الإلكترونية، أدى إلى تغيير مفهوم الإثبات، نظرا لغياب المستندات الورقية وإمكانية إنشاء الحقوق والالتزامات بطريقة إلكترونيةوهي المسألة التي عالجها المشرع الجزائري بإصدار القانون صح05-10 المؤرخ في 20-6-2005م. المعدل والمتمم ل للقانون المدني الجزائري. وطبقا للمادة. 323اعتمد المشرع الجزائري ثم الواسعة. للكتابة، سواء التي تتم على الورقة أو الكتابة المثبتة على دعائم غير ورقية، وذلك من خلال إشارة إلا أن ينتج من الكتابة بحروف متسلسلة وأرقام علامات مهما كانت الوسيلة المستعملة للكتابة.ومهما كانت طرق الإرسال. أي الوسيلة المستعملة، مثل قرص أو مرن،رسائل إلكترونيه، وبهذا انتقلوا. المشرع من نظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني.

2-التوقيع الإلكتروني

الموثق الإلكتروني. هو طرف ثالث محايد يتمثل في أفراد أو شركات أو جهات مستقلة محايدة. تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية والوظيفة الأساسية للموثق الإلكتروني أو جهة التوثيق الإلكترونية هي تحديد هوية المتعاملين. التعاملات الإلكترونية وتحديد أهليته القانونية في التعامل والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته، وكذلك جديته، وبعده عن الغش والاحتيال. [1]

[1] iefpedia. comhttps: //iefpedia. com › arab › uploads › 2010/04

ثانيا : تقنية الدفع الإلكتروني في الجزائر من الناحية القانونية

يعتبر القانون 03- 15 المتضمن الموافقة في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحادث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 69 التي تضمن نصها "تعتبر وسائل الدفع. كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال، مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل، ويتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري الانتقال من الطرق الدفع الكلاسيكية إلى طرق دفع حديثة إلكترونية وبصدور الأمر. وبصدور الأمر 05-06 المؤرخ ب23 أوت 2005. المتعلق بمكافحة التهريب. وفي المادة الثالثة، استعمل صراحة مصطلح وسائل الدفع الإلكتروني، حيث اعتبرها المشرع من بين التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب. [1]

ثالثا: القانون الجزائري الجديد لمكافحة الجرائم الإلكترونية

صدر في خمسة أوت 2009. رقم. 09-04المتضمنالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، وهذا بسبب الثورة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أدتبالجزائر إلى محاولة الاقتداء بأغلب دول العالم.

وبذلك، تم صدور القانون 04-15 المؤرخ فيه. 10-9-2004مالمعدل والمتمم. لقانون العقوبات الذي ينص على حماية. ت. جزئية لأنظمة المعلوماتية. من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، حيث تكمن أهميته في كونه يجمع بين القواعد الإجرائية المكملة لقانون الإجراءات الجزئية، وبين القواعد الوقائية التي تسمح بالرصد المبكر للاعتداءات المحتملة، والتدخل السريع لتحديد مصدرها، والتعرف على مرتكبه. [2]

المطلب الثاني:الدفع الإلكتروني في الجزائر

يشكو الكثير من الأشخاص من ضعف قطاع التجارة الإلكترونية في الجزائر، إلا إن لم يقرب انعدام وجودها، ويرجعون ذلك. أساسا، إلى غياب وسائل دفع إلكترونية، ويرون أن هذه أهم خطوة على الدولة تخطيها، إذا أراد تدعيم التجارة الإلكترونية، فالكثير يجهل ما يتوفر من وسائل دفع إلكترونية في الجزائر، فتحديث وسائل الدفع الإلكترونية. من شأنه تسريع تطور التجارة الإلكترونية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تجارة إلكترونية جزائرية دون وجود قطاع بنكي عصري يوفر وسائل الدفع الإلكترونية. متطورة، وعلى الرغم من كون استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر لم تتعدى المستوى البدائي و لم تصل إلى المستوى الثاني. إلا أن الكثير. من المصارف الجزائرية، بدأت تبدي قدرا كبيرا من الاهتمام بالأعمال الإلكترونية و وسائل الدفع الحديثة.

[1] مسية دميش، المرجع نفسه، ص22
[2]بوهرين فتيحةالجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري

أولا: إنشاء شركة "تالية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية "و"الشبكة النقدية البين بنكية".

إن أول خطوة قام بها النظام البنكي لتحديثه وتطويره شركة "تالية الصفقات البنكية " والنقدية المشتركة. سنة 1995. وهيشركة ذات أسهم و فرع لثمن بنوك وتسعى هذه الشركة. لتحديث البنوك وترقية الصفقات النقدية بينها، بالإضافة إلى إصدار البطاقات البنكية، ومعالجة كل المعاملات المتعلقة بها.

لكون وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري. التقليدية، فإن حرص SA TIM على تطوير هذه الأنظمة وتحقيق سلاسة العمل بين البنوك، دفع هذه الشركةلوضع شبكة نقدية مشتركة تربط بين عدد من البنوك. حيث تمت سنة 1997 تحقيق الخطوة الأولى لهذا المشروع، و انطلقت الشبكة النقدية بين البنوك التي تغطي الخدمات من الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزعات الآلية. وإن ارتباط هذه الموزعات بشبكة بين. بنكية م مكن حامل البطاقة من إجراء عملية سحب من أي موزع، حتى ولم يكن ينتمي البنك المصدر للبطاقة، وهذا بفضل تكفل شركة. بتأمين قبول هذه البطاقة في كل البنوك المنتمية. للشبكة النقدية.وإجراءها لعمليات السحب بين البنوك. ويوضح لنا الجدول الموالي نمو عدد بطاقات السحب وقيمة معاملتها منذ وضع هذه الشبكة[1].

الجدول: (2-2) تطور عدد البطاقات البنكية ومعاملاتها النقدية.

	2015	2016	2017	2018	2019
عدد البطاقات	39192	73498	120066	149232	226167
حجم التحويلات باستعمال بطاقات السحب	-	347366	420635	521338	686184

الملاحظ من الجدول السابق، والنمو الكبير لعدد البطاقات بين سنتي 2015 -2019 محققا نسبة قدرها 54. 640% وهو ما يدل أن الجزائر بدأت تخطو أولي الخطوات نحو تطوير أنظمة السحب، وهو بمثابة توجيه إيجابي أيضا للجزائر نحوه الصيرفة الإلكترونية.وعلى الرغم منمن هذا التطور، إلا أن الأنظمة السحب لم ترق بعد إلى طموحات المصرفيين، وجمهور المتعاملين، وما يؤكد ضعف إقبال الجمهور على هذه الخدمة هو ضعف نمو حجم التحويلات باستخدام بطاقات السحب. وبقائها تحت عتبة ال1،000،000 دينار جزائري خلال فترة خمس سنوات. حيث حققت هذه البطاقات نجاحا مقبولا على مستوى مكاتب البريد فقط، التي تجاوزت حصتها من عدد البطاقات، وإجمالي حجم التحويلات باستخدام هذه البطاقات 90% على مر السنوات الخمس.

[1]أحمد إبراهيم عبد الرحيم، " **الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية**"، مؤسسة شباب الجماعة، الاسكندرية، مصر. ص02 ،2007 .

ثانيا: البطاقة بين البنكية"la carte interbancaire":

إن فشل نظام السحب دفع البنوك إلى بذل المزيد من الجهد في مجالات البطاقات ليتم استبدال مشروع البطاقة البنكية المشتركة للسحب. بمشروع آخر جديد، وهو بطاقة السحب والدفع بين بنكية. CIB التي تؤدي وظيفة مزدوجة، وهي سحب الأموال منالموزعات الآلية بالإضافة،إلى دفع قيمة المشتريات والخدمات على مستوى أجهزة الدفع الإلكترونية المتوفرة لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين بنكيا، حتى لو لم تكون أجهزة تتبع لي البنك المصدر للبطاقة، وتحمل البطاقة شعار البنك المصدر وشعار البطاقة البنكية. المشتركةCIBالإلكترونيات توافق. مع المعايير الدولية، لشركتيVISA Mastercard تسمح بعملية السداد، وشريط مغناطيسي لعمليات السحب.

تنقسم بطاقة الدفع البنكي CIB إلى نوعين أساسيين، هما بطاقات عادية وبطاقات ذهبية، وكلاهما يسمح اني بخدمتي السحب والدفع ويسلمهم البنك للزبائن حسب معايير محددة، والفرق الجوهري بينهما يكمن في كون البطاقات الذهبية تقدم مزايا أخرى، وسقف أعلى للدفع والسحب.

المبحث الثالث:الأثر الاقتصادي للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

يتوقع من خلال تبني الجزائر للتجارة الإلكترونية العديد من الآثار والفوائد من تطبيقها عبر شبكة الإنترنت، والتي أضحت القوة الدافعة للاقتصاد الوطني، سواء كانت على مستوى قطاع الأعمال أو المستهلكين أو القومي.

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى قطاع الأعمال.

أولا:توسيع نطاق الأعمال.

حيث تعمل التجارة الإلكترونية على توسيع دائرة السوق المحلي، وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية، وخلق أسواق جديدة.كان من المعتذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية، لأن ممارسة التجارة عبر شبكة الانترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين. وهذا يتيح حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور للأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي يمنح المستهلك فرصة أكبر للاختيار من بين المنتجات المعروضة وبعد الدخول الفعال إلى الأسواق المحلية والدولية لمؤسسات الأعمال، أحد الفوائد المباشرة للتجارة الإلكترونية التي تعتمد على الإنترنت. ولذلك، فإنه بإمكان أي فرد أن يصبح تاجرا على الإنترنت بتكاليف منخفضة جدا، و علاوة على إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.

ثانيا: تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق.

حيث تعمل التجارة الإلكترونية على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين، مما يتيح والتواجد الإلكتروني القريب بين البائع والمشتري، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل وبعد البيع، وتوفر المعلومات عن

طبيعةالمنتجات وأسعارها ومنتجيها في الأسواق، الاستجابة السريعة لطلبات السوق، مما يؤدي في النهايةإلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الإلكترونية، كما أن انخفاض تكاليف العملية التجارية وانخفاض عوائق الدخول في [1]الأسواق من شأنه تقليل بعض الاختلافات في الأسواق التجارية، وتحريك الأنشطة الاقتصادية، والوصول إلى أن يكون اقتصادا يعتمد على المنافسة الكاملة.

ثالثا:انخفاض تكاليف العملية التجارية.

مثل تكاليف الصفقات التجارية المتمثلة في جمع المعلومات والتفاوض، وأتعاب السمسرة والعمولات. والإجراءات الإدارية وغيرها، جزء منها في سعر المنتج، وتلعب التجارة الإلكترونية دورا بارزا في تخفيض هذه التكاليف من خلال انخفاض تكاليف البحث عن المعلومات المتعلقة ب المشترين المحتملين والبائعين في السوق.

كما تمكن التجارة الإلكترونية مؤسسات الأعمال منالتنسيق استراتيجيا. أو مواردها.و ومهاراتها بتكوين علاقات طويلة المدى، لا سيما تلك المؤسسات أو الشركات التكنولوجية، كثيفة المعلومات، وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية التي تتيح تقاسم المعلومات، كما يعتقد بعض الباحثين، أن الصور هذه الشبكات التي تنظم التجارة الإلكترونية سوف تسود في المستقبل القريب، وتصبحي الهيكل التنظيمي لكل التعاملات الاجتماعية بين الناس.

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى المستهلكين.

نظرا للنمو الكبير لاستخدام الإنترنت والتطور السريع لهذه الأخيرة، فإنه يصعب تحديد التأثيرات المتوقعة للتجارة الإلكترونية ويعتبر الدخول ليسير للمنتجين والمستهلكين إلى الأسواق العالمية من الفوائد المباشرة للتجارة الإلكترونية.حيث أن كل شخص يمكنه أن يكون تاجرا على الإنترنتعلاوة على ذلك، فإن أي شخص متصل بالإنترنت بواسطة حاسب ولديه بطاقة ائتمان يمكنه أن يصبح مستهلكا عالميا كما تساهمالتجارة الإلكترونية في العديد من المزايا التي يمكن أن يستفيد منها المستهلكين بشكل كبير.

أولا:سهولة وسرعة التسوق.

خيارات التسوق أمام المستهلكين بشكل واسع عبر شبكة الإنترنت على مدار الساعة، في أي يوم، وفي أي وقت، فكلوا مستهلك إلكتروني ما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسوب الآلي، وتصفح المواقع الإلكترونية المفتوحة عبر الإنترنت.كما تساعد التجارة الإلكترونية على فهم احتياجات العملاء. وبالتالي، تمكنهم من التسوق بشكل واسع، وهذا بدوره يحقق نسبة رضا عالية لدى الزبائن، مقارنة بماتتيحه التجارةالتقليدية.

[1]معلومات من موقع الكتروني من شركة اتصالات الجزائر، على الربط com. dz. algerie. www

ثانيا: تعدد الخيارات.

توفر التجارة الإلكترونية العديد من الخيارات للمستهلك للوصول إلى المنتجات ومراكز التسوق لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك فمع دخول المستهلك إلى التجارة الإلكترونية، فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر المواقع التجارية في الإنترنت. بينما في حال التسوق التقليدي، فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر عليه البحث في الأسواق. لعدم توفر المعلومات لديه عن أسواق أخرى، وكذلك لارتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج.

ثالثا:انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج.

في عدد المنتجات في المواقع التجارية الإلكترونية، فإنالمستهلكسوف يبحث عن المنتج الأقل سعرا، والأفضل جودة، وذلك من خلال مقارنة الأسعار ونوعية المنتجات بسهولة وسرعة فائقة،مسكين المستهلك اختيار أفضل العروض، في حين أن الأمر أصعب في حالة التجارة التقليدية، لأنه يتطلب زيارة كان موقع جغرافي من أجل مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات إضافة إلى ذلك، فإن أسعار المنتجات في التجارة الإلكترونية تكون مختلفة عن مثيلتها في التجارةالتقليدية نتيجة لانخفاض التكاليف الإدارية التي يتحملها المنتجونوهذا من شأنه هي خفضأسعار المنتجات المعروضة في المواقع التجارية في الإنترنت، ومن ناحية أخرى، يتميز المستهلك الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت بسرعة الحصول على المنتجات الذيقام بطلبها وشراءهاإلكترونيا.

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على المستوى القومي.

أولا : دعم التجارة الإلكترونية للتجارة والتوظيف.

وذلك بزيادة فرص معدلات الصادرات، مما يؤدي إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي بزيادة الخدمات بين الدول، حيث يمثل هذا الأخير حوالي 60% من إجمالي الإنتاج العالمي.وقد أثبتت بعض الدراسات القياسية أن الزيادة في استخدام الإنترنت بمقدار 10% في الدول الأجنبية يؤدي إلى نمو صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 7. 1 و1. 1 على التوالي.

ثانيا: دعم التنمية الاقتصادية.

تعتبر التجارة الإلكترونية من الأدوات التي تفتح الأبواب أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دخول التجارة الدولية بفعالية وكفى. لما تقدموه من تخفيض التكاليف وتوفير الوقت اختصار المسافات لتفعيل العملات التجارية، مما ينعكس إيجابيا على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثالثا:دعم القطاعات التكنولوجيا.

إن انتشار تجارة لإلك. ظهور. في تقنية. ليس الأموال والاستثمارات اللازمة للنهوض بالبنية. تحت للتجارة الإلكترونية. إضافة إلى دعم التوظيف، حيث تمكن يمكن التجارة الإلكترونية لإقامة مشاريع تجارية صغيرة متوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية. وبالتالي خلق فرص جديدة للتوظيف، خاصة إذا كان الفرد مختصا في تقديم خدمات على المستوى المحلي والعالمي دون الحاجة للانتقال، مما يفتح لهم مجال الانطلاق في الأعمال الحرة، على على ذلك الوظائف التي تقدمها التجارة الإلكترونية المختصين في إنشاء المواقع الإلكترونية.

المبحث الرابع: تطور التجارة الإلكترونية قبل وأثناء جائحة كورونا في الجزائر :

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر. وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة شركات توزيع الماء والطاقة، الغاز والكهرباء، الهاتف الثابت والنقال، شركة التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات.

المطلب الأول: تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016 -2021.

. ويوجد 83 موقع تجاري منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي، ما نتج عنه حوالي 7478914 معاملة موزعة وفق الجدول التالي.

الجدول (2. 3).تطور نشاط الدفع عبر الإنترنتخلال الفترة 2016-2021

السنوات / القطاعات	2016	2017	2018	2019	2020	ماي 2021
اتصالات سلكية ولا سلكية	6536	87286	138495	141552	4 210 284	2 735 260
نقل	388	5677	871	6292	11 350	16 456
تأمينات	51	2467	6439	8342	4 845	1783
كهرباء/ماء	391	12414	29722	38806	85 676	42 487
خدمات إدارية	0	0	1455	2432	68 395	29 530
مقدمي الخدمات	0	0	0	5056	213 175	163 686
بيع البضائع	0	0	0	0	235	3 127
المجموع الكلي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	4 593 960	2 992 329

(المصدر:)مجمع المنفعةالاقتصادية لخدمات الدفع الآلي ،(2021)

الشكل 2. 1:نشاط الدفع في الجزائر عبر الإنترنت لسنة 2021

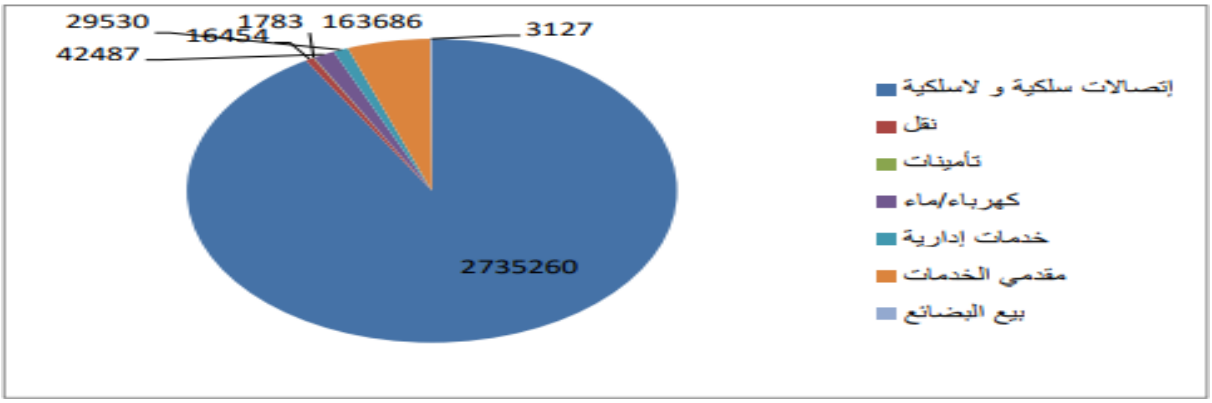

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03

نلاحظ أن عدد معاملات نظام الدفع الإلكتروني البنك في تزايد مستمر منذ سنة 2016 إلى غاية 2021، خاصة 2020، والسداسي الأول ل 2021. وذلك في ظل جائحة كورونا. فمع انتشار هذا الوباء، انتعشت التجارة الإلكترونية، وتطور نظام الدفع الإلكتروني البنكي، إذن، أدت جائحة كوفيد 19 إلى تسريع التحول نحو عالم رقمي أكثر.

ثانيا نشاطات السحب على الجهاز النقدي

تضم الحظيرة الوطنية للشبابيك. (الموزعات الآلية) لسنة 2021.3030 آلة بزيادة تقدر ب 0. 17%مقارنة بالسداسي الأول 2020

كما بلغت عدد عمليات السحببواسطة البطاقات البنكية عبر الموزعات الآلية 17225208 معاملة صحيحة بزيادة تقدر ب 4. 01 بالمائة.قدرت هذه العمليات بمبلغ إجمالي 349. 692. 202. 000 دج قدرها 21. 01 بالمائةوفيما يلي جدول يبين العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة، وعدد معاملات سحب لفترة 2016-2021

الجدول (2. 4)العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة، وعدد معاملات السحب للفترة 2016 – 2021

السنة	عدد الاجهزة العاملة	العدد الاجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الاجمالي لمعاملات السحب
2016	1370	6868031	9882524500.00دج
2017	1443	8310170	126398291000.00دج
2018	1441	8833913	136233452000دج
2019	1621	9929652	164116233000دج
2020	3 030	58 428 933	1 073 004 953 000,00دج
ماي2021	3 030	30 869 301	626089468500.00دج

المصدر: مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي،2021

ثالثا: نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني:

جدول (2. 5).نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني خلال الفترة. 2016 2021

السنوات	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني	العدد الاجمالي للمعاملات	المبالغ الاجمالية
2016	5049	65501	444508902.40
2017	11985	122694	861775368.90
2018	15397	190898	133533130.76
2019	23762	274624	1916994721.11
2020	33945	711 777	4 733 820 043,01دج
ماي 2021	38144	872 779	4450205080.58دج

المصدر: مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفعالآلي،(2021(

الشكل 2. 2:العدد الإجمالي لمعاملات الدفع والسحب. في الجزائر خلال الفترة 2016 2021

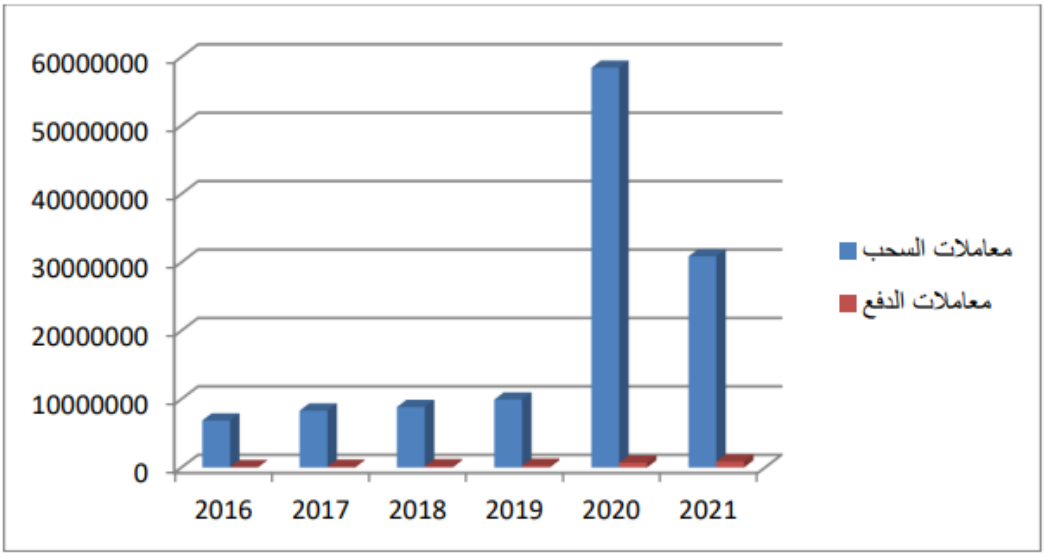

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول رقم) 04،05(

يلاحظ من الجداول السابقة،تجمع النقد الآلي في الجزائر. بلغ عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت باستخدامالبطاقة البنكية والبطاقة الذهبية بين الجن في و30 ماي 20212992329 عملية. أي ما يعادل نصف العمليات المسجلة في عام 2020 وهذا بسبب التوجيهات. الممنوحة من قبل البنوك، ومؤسسة بريد الجزائر عملائهم على تفضيل استخدام وسائل الدفعالإلكترونية، وبالأخص الدفع عبر الإنترنت، ومحطات الدفع الإلكتروني، مستغلين

الظرف الصحي.وعرف مجال الدفع الإلكتروني مطلع 2021 دخول التجار في المجال الجديد الذي سجله تسع معاملات في جانفي 2020 خاص ببيع البضائع، حيث سجلت. سنة 2021 3127 بموجب القانون 18-05 المؤرخ في 10-5- 2018 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية. ولكن العديد من الصعوبات التي واجهت المتعاملين، خاصة ما يتعلق بمعاييرالأمن المطلوبة.

وشهدت عمليات الدفع عبر الإنترنتزيادة غير مسبوقة ب 51. 5%في سنة 2019 خاصة بالزيادات في عمليات شراء تذاكر الطيران، وبروز مقدمي الخدمات على الشبكةوحسب أرقام تجمع النقد الآلي في الجزائر، تم إجراء 202480 معاملة مالية خلال عام 2019. عن طريق البطاقة البنكية بمبلغ إجمالي قدره503. 87 مليون دينار مقابل 176982 معاملة في 2018 بقيمة 332. 59 مليون دينار.

وصل عدد المعاملات الإلكترونية منذ عام 2016، إلى 494672 معاملة في نهاية عام 2019، أي بنسبة زيادة 69% مقارنة ب 2018. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات 1. 2 مليار دينار في نهاية 2019. محققة بذلك نمو ب82%. مقارنة بنهاية 2018، كما تميز عام 2021، بروز قطاع الخدمات الذي سجل 163686 معاملة، ويتكون من خدمات حجز الفنادق في الجزائر، شراء الصحف، مصاريف التكوين أو خدمة معالجة ملف التأشيرة.

وصلت القطاعات الأخرى نموها المطرد، مع تسجيل 38806 عملية لشركة الكهرباء والماء، أي بنسبة زيادة 30% عملية الخدمات الإدارية. 2432 عملية زيادة. 67% وعمليات شركات التأمين. 8642 عملية، بزيادة. 29. 55% و141552لشركات الاتصالات. أي 2. 21%

وفيما يتعلق بمحطات الدفع الإلكترونية، فقد تم إجراء 872779 معاملة عام 2021 بمبلغ إجمالي قدره 4. 45مليار دينار وهذا النمو المقدر ب 43% كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر، وخاصة في الفضاءات التجارية، ففي 2019، ارتفع عدد هذه الأخيرة سجلت 23. 762 محطة قيد الاستغلال. أي بزيادة 33، 54%. مقارنة ب 2018. ومن جهة أخرى، ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبابيك الآلية في 2021. محققة 30869801 معاملة بقيمة 626. 08 مليارديناز جزائري. بزيادة قدرها 60%. مقارنة ب 2020. وهذا راجع إلى توسع الشبكات البنكية لل موزعات. حيث ارتفعت من 1621 جهاز في 2019إلى 3030جهاز في عام 2021[1].

[1]عدة محمد . بن نامة فاطمة الزهرة واقع التجارة الالكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية إحصائية للفترة 2016-2021،بن نامة نورية

خلاصة

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية، مدركة تماما لأهمية التجارة الإلكترونية وضرورة اللحق بالركب الاقتصادي.الذي يتطلب العديد من المقومات الكفيلة بإقامة البيئة التمكينية لزرع نوات، هذه التجارة.

بذلت الجزائر الجهود معتبرة في هذا المجال، وإن كانت متأخرة، ورغم هذه الجهود المبذولة التفاعل مع التغيرات التكنولوجية وتوفير متطلبات قيام تجارة إلكترونية إلى أنه حسب تحليلنا للإحصائيات المتوفرة، لاحظنا أن هناك تأخر كبير في مجاله. البنية التحتية للاتصالات، لاسيما الإنترنت، مما حال دون توسع التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى العديد من العراقيل والعقبات التي تعترض من نمو هذه التجارة، حيثمنها ما هو قانوني، تجاري، ثقافي، واجتماعي. ولكي تدرك الجزائر ما صار التجارةالإلكترونية. يتطلب جملة من التغييرات وإعادة الترتيبات، والتخطيط، والتفكير الدقيق، والتركيز على العوامل الإيجابية واستخدامها بشكل سليم للانطلاق الفعلي في المعاملات التجارية الإلكترونية من خلال انتهاج سياسة التثقيف الإلكتروني وتحفيز المؤسسات لاقتحام هذا النشاط وتحديث البيئة. التشريعية والقانونية، لتصبح أكثر تلاؤما مع التجارة الإلكترونية.كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل. إلى نظرة مختصرة حول التجارة الإلكترونية. خلال فترة جائحة كورونا .

الفصل الثالث: أثر جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية في الجزائر.

تمهيد

لقد أعلن عن انتشار مرض كوفيد 19 أنه طارئة صحية، عمومية تسبب قلقا دوليا، ذلك في شهر مارس2020 من طرف المنظمة العالمية للصحة، وقد انتشر مرض كوفيد 19 في بلدان ومناطق عديدة، لذا سنحاول في دراستنا هذه إعطاء لمحة نظرية عن هذا المرض، وذلك في التطرق إلى التعريف عن المرض أعراضه لذلك، أثره على الاقتصاد والتجارة الإلكترونية. في الجزائر. كمثال لدينا الدراسة حول البنك الوطني الجزائري إبان هذه الجائحة.

تميز عام 2020 بسياق اجتماعي واقتصادي وصحيخاص.الإجراءات الوقائية المتخذة ضد انتشارأثر جائحة COVID-19 على الاقتصاد الوطني والأنشطةومختلف القطاعات والعاملين الاقتصاديين.

أجبرت هذه الأزمة البنك الوطني الجزائري على اتخاذتدابير لاحتواء آثاره، أن لم يكن الحد من انتشاره.

المبحث الأول: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والتجارة الالكترونية العالمية

الحقت جائحة كورونا خسائر متزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة كان من الضروري اللجوء إلى عمليه العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق تحت الشعار "إلزم بيتك" لإبطاء انتشار الفيروس وبالتالي اتخذت الأزمة الصحية انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي ونتيجة لهذه الجائحة شهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا في عام 2020 وإجراءات وتدابير الاحتواء واسعة النطاق والتي تم تطبيقها في معظم دول العالم بالتزامن جعلت عجله النمو تكاد تتوقف

المطلب الأول: ما هي جائحة كورونا

إن كوفيد 19 هو مرض تسبب في سلاله جديدة من الفيروسات التاجية والاسم الانجليزي للمرض مشتق كالتالي

- Coأول حرفين من كلمة كورونا Corona
- VI أول حرفين من كلمة Virus
- Dهو أول حرف من كلمة مرض DISEASE

نظرا لسيرورة الأبحاث فيما يخص مرض كوفيد 19 ونقص المعلومات حول ميكانيزميات هذا المرض سنلخص أسباب انتشار العدوى.

يمكن أن يلتقط الأشخاص العدوى من أشخاص آخرون مصابين بالفيروس وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى شخص عن طريق القطارات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب من انفه أو فمه عندما يعطس أو يسعل أو يتكلم فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد وإنما تسقط سريعا على الأرض ويمكن أن يلتقط الأشخاص مرض كوفيد 19 إذا تنفسوا هذه القطرات من شخص مصاب بعدوى الفيروس قد تلتصق هذه القطرات على الأشياء الأسطح المحيطة بالشخص مثل الطاولات ومقابض الأبواب في فتره معينه حيث إن فيروس كورونا لا يعيش فوق الأسطح الغير حيوية لمده طويلة ويبقى لفترات متفاوتة حسب السطح الذي يلمسه ويمكن حينها ان يصاب الناس بالعدوى عند ملامستهم للأسطح أو الأشياء ثم لمسهم أعينهم أو انفهم وفمهم (مركز مكافحه العدوى والتحكم بالأعراض 2020) [1]

المطلب الثاني: أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي فانه في الظروف العادية يتحمل الاقتصاد العالمي التكلفة سنوية تتراوح بين 500 و 570.مليار دولار بسبب الأوبئة وهو ما يمثلنحو صفر0. 7% من النتائج المحلي الإجمالي العالمي ويعادل التكلفة التي يتحملها العالم بسبب أزمة التغير المناخي كل عام ومن ثم فان كوفيد 19 ما هو إلا وباء جديد أضيف إلى سجل الأوبئة العالمية لدى منظمه الصحة العالمية والأبحاث وبالنظر إلىالمخاطر الصحية وعدد المرضى والوفيات التي خلفها على المستوى العالمي واتساع أقاليم تفشيه صنفته منظمه الصحة العالمية جائحة وقد كان لهذه الجائحة تداعيات اقتصاديه كبيره دفعت الملاحظين إلى الاعتقاد بان نسبه وفيات المؤسسات الاقتصادية ستكون أهم اكبر من نسب وفيات الأشخاص وقد بدأت الانعكاسات الاقتصادية تبرز بوضوح أمام عجز المؤسسات الصحية العالمية والوطنية عن السيطرة على الفيروس وإيقاف تطوره وتشير كل الأرقام والمؤشرات إلى أن تحول الجائحة من أزمة صحية إلى أزمة اقتصاديه عالميه شاملهكانت لها تداعيات كبيره على الاقتصاد العالمي . [2]

أولا: تداعيات جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي

بعد تراجع في معدل النمو العالمي سنه 2019 بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي فيالعديد من الدول تحت تأثير التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث انخفض معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2% مقابل 3% في سنه 2018وجه الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية خلالفتره تفشي الوباء ركود كان أسوء ركود مسجلمن مثيله المسجل خلال الأزمة المالية العالمية لسنه 2008 وفيما يلي عرض لتقديرات وتوقعات خبراء العديد من الهيئات الدولية حول تداعيات هذه الجائحة على النمو الاقتصاد العالمي.

[1] - UNICEFمن مرض كوفيد للوقاية في المدارس https: //www. unicef. org

[2] Angelos Delivorias and Nicole Scholz, (February 2020),Economic impact of epidemics and pandemics European Parliamentary Research Service, PE 646

التقديرات الأولية لمنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية

لخص تقرير لمنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية الصدر في مارس 2020 حول تأثير كورونا على توقعات أفاق النمو الاقتصادي إلى ما يلي:

على افتراض وصول الوباء إلى ذروته في الصين في الربع الأول من عام 2020 ومحدود وانه سيكون أكثر اعتدالا في البلدان الأخرى فانه من الممكن إن ينخفض النمو العالمي بنحو نقطه مئوية

تمت مراجعه أفاق التوقعات بالنسبة للصين بشكل ملحوظ حيث انخفض النمو إلى ما دون 5% سنه 2020 قبلان يتجاوز 6% في عام 2021 في حاله عوده الإنتاج تدريجيا إلى المستويات المتوقعة قبل حدوث الجائحة أدى التأثير السلبي على الثقة والأسواق المالية وقطاع السفر وتعطل سلاسل تزويد إلى تراجع التوقعات لعام 2020 لجميع اقتصاديات الدول الأعضاء في مجموعه العشرين ولاسيما تلك المرتبطة بشده مع الصين مثل اليابان وكوريا واستراليا

ثانيا تداعيات الجائحة على أداء الأسواق المالية العالمية

انعكست حاله القلق علىأداء أسواق المال العالمية فتكبد البعض منها خسائر كبيره عندما تراجعت إلى مستويات أدنى بكثير مماشهدنه خلال أزمات سابقه.

تراجع مؤشرات الأسهم الأمريكية بشكل حاد لتخسر أكثر من2% في جلسة 27 يناير 2020 وحدها

عرفت الأسواق المالية يوم الخميس 12 مارس 2020 تراجع قياسيا جعل الكثيرين يعتبرونه خميسا اسود كما كان الشأن في اكبر الأزمات الاقتصادية العالمية لسنة 1929 وسنة 2008 وممتد انهيار البورصة إلى أهم الأسواق الأوروبيةكبرصه لندن بتراجع تسعه بالمائة وبورصة فرانكفورت في ألمانيا بتراجع قدره 12. 24% لتعرف السوق المالية لميلانو تراجعا قياسيا وصل إلى حدود 16. 92% نتيجة حده الأزمة التي عاشتها ايطاليا.

تداعيات كورونا على التجارة الدولية

كان هناك تأثير كبير لانتشار كورونا على التجارة الدولية خلال عام 2020 سواء فيما تعلق بالتبادلات التجارية السلعية أو الخدمية فنتيجة تعطيل وإرباك سلاسل الإمداد العالمية في العديد من البلدان تراجعت مستويات التجارة الدولية السلعية والخدمية خلال عام 2020 بينما تعافت في العام الموالي بافتراض انحصار انتشار الجائحة وقد أحدثت الجائحة زلزالا في سوق السلعة الأولية على وجه الخصوص.

أثرت الجائحة على الطلب والمعروض من السلعة الأولية إذا كانت لها تداعيات مباشره جراء الإغلاق وتعطل سلاسل التوريد وتداعيات غير مباشره وناجمة عن توقف النمو

الاقتصادي وكانت الآثار والتداعيات بالغه الشدة لاسيما على السلعة الأولية المتصلة بقطاع النقل.

هوت أسعار النفط بشدهوتراجع الطلب بمقدار لم يسبقه مثيل في عام 2020

أدت الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلعة الأولية ولاسيما لسلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم.

أضر توقف الأنشطة الاقتصادية بالسلعالأولية الصناعية مثل النحاس والزنك ومن ناحية أخرى ارتفعت أسعار الذهب مع بحث المشترين عن الأمان في خضم اضطرابات الأسواق المالية.

مع أن معظم أسواق السلع الغذائية شهدت وفرة إذا أعلنت بلد قيود على التجارة تضمنت حظر التصدير سلع معينه وانخرطت في ممارسه الشراء المفرط وبالمثل قد تأثر إنتاج السلع الزراعية لاسيما في موسم 2020 من جراء تعطل حركه التبادل التجاري وتوزيع المستلزمات مثل الأسمدة والمبيدات والأيدي العام لا تعطيل سلاسل التزويد بالفعل وقد اثر على صادرات المنتجات سريعة التلف وقد حذا البنك الدولي حذو النظم الأخرى بالدعوة إلى العمل الجماعي للحفاظ على استمرار تدفق تجاره المواد الغذائية بين البلدان. [1]

المبحث الثاني: جائحة كورونا في الجزائر وأثارها على الاقتصاد الوطني

أثرت جائحة كورونا بالسلب على عده قطاعات ذات طبيعة اقتصاديه إلى أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الالكترونية في الجزائر خاصة انه في هذه الفترة عملت الدولة على إطلاق خدمات جديدة في ظل تطور استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والرغبة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتوسع نطاق التجارة الالكترونية في اغلب دول العالم وقد استطاعت الجزائر إحراز تقدم محسوس وفق تقرير أممي ب 29 مرتبه على الصعيد العالمي في مجال التجارة الالكترونية.

المطلب الأول: جائحة كورونا في الجزائر

نستعرض هنا المسار الزمني لفيروس كورونا في الجزائر منذ ظهوره أول مره في 25 فيفري 2020 إلى غاية التاريخ 20 ابريل 2020 وذلك بعرض أهم الإحصائيات لعدد الإصابات بالفيروس وانتشارها الجغرافي بالإضافة إلى عدد الوفيات والحالات التي تماثلت للشفاء.

25 فيفري 2020 أكدت الدولة الجزائرية أول الإصابة بفيروس كورونا لدى رجل ايطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في 17 فبراير 2020 وقامت الجزائر بترحيله في 28

[1] بودور حسام. بومعزة رؤوف،**مذكرة تخرج ماستر اكاديمي واقع التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل جائحة كورونا وآفاقها** جامعة8ماي5491-قالمة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم: العلوم التجارية

فبراير من مطار حاسي مسعود الدولي في رحله خاصة بعد إن تعرض للحجر الصحي حتى تلك الفترة.

في ثلاثة مارس 2020 تأكيد ثلاث إصابات جديدة بفيروس كورونا ليرتفع عدد الإصابات بالجزائر إلى ثمانية أشخاص 8 مارس 2020 تأكيد إصابة جديدة بالفيروس ليصبح عدد المصابين المؤكدين 20 إصابة.

14 مارس 2020 ارتفاع عدد الوفيات إلى ثلاث وفيات حسب بيان وزاره الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ويتعلق الأمر بامرأة تبلغ من العمر 51 سنه من ولاية البليدة وسجلت عشره حالات جديدة مؤكده للفيروس ليبلغ مجموع الإصابات المؤكدة 37 حلاوة سبعه تيزي وزو وحاله واحده بالجزائر العاصمة كما غادر 12 مصاب بالحجر الصحي بعد التأكد من شفائهم.

واحد ابريل 2020 ارتفاع عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا إلى 846 إصابة بعد تسجيل 131 إصابة جديدة خلال24 ساعة إما الوفيات فكانت بخمس حالات وفاه في الجزائر العاصمة وثلاثة في البليدة وواحدة في كل من غرداية وأم البواقي غليزان وعين تموشنت بالإضافة إلى تيزي وزو وقد ارتفع عدد الحالات ا التي تم شفائها إلى 64 حاله بعد تسجيل 18 حاله جديدة تماثلت للشفاء

تاريخ 25 فيفري 2020 إلى تاريخ 20 ابريل 2020 حول الحالات المؤكدة والمصابة بفيروس كورونا وعدد الوفيات سنقدم فيما يلي تمثيليات بيانيه للحالات المؤكدة مع الإشارة لسن الأشخاص المصابين بالإضافة إلى وفيات حسب الجنس والفئات العمرية وتوزيعها الجغرافي. [1]

الشكل(3. 1) يمثل عدد الحالات اليومية الجديدة لكوفيد 19 في الجزائر.

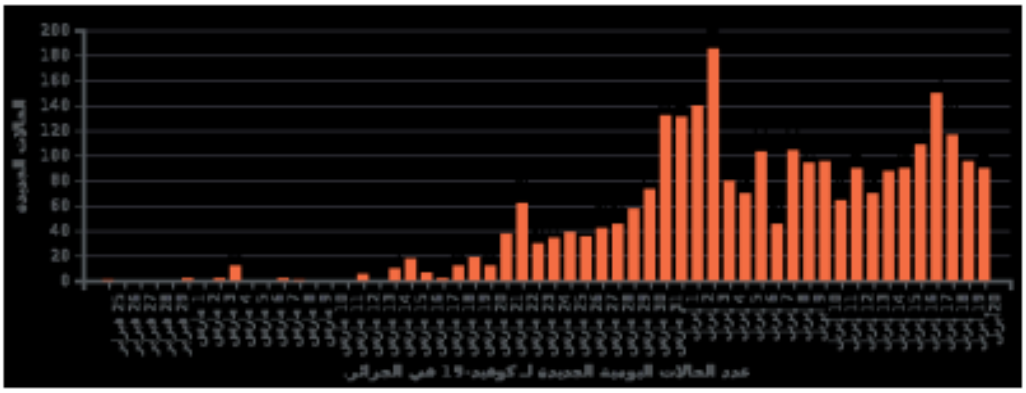

المصدر: جائحة فيروس كورونا في الجزائر2021، 21/04/2021 ، 12: 45h https: //ar. wikipedia. org/wik

[1] عدة محمد، بن نامة فاطمة الزهرة، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية إحصائية للفترة 2016-2021**

الشكل(. 3. 2) يمثل عدد الوفيات اليومي الجديدة. المنسوبة إلى كوفيد 19 في الجزائر

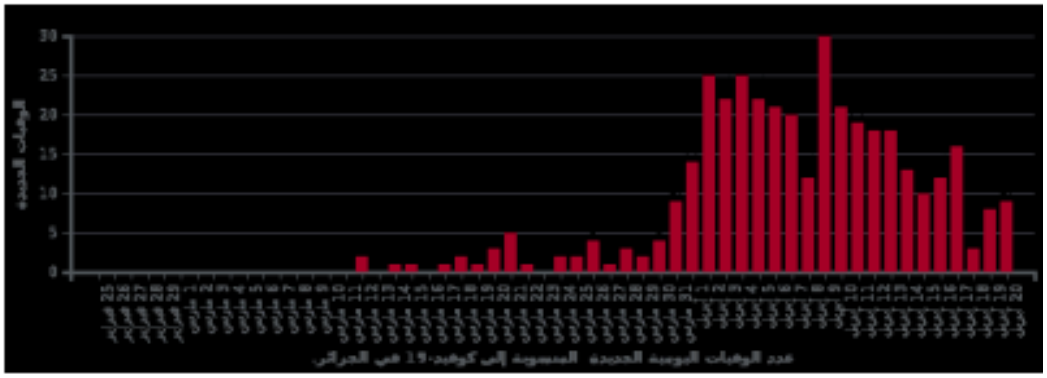

12 : 45h https: //ar. wikipedia. org/wiki/، 21/04/2021،2021الجزائر_ في_ كورونا_ فيروس_ جائحة- : لم

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

واجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد مع انخفاض قيمه الدينار وارتفع التضخم وتوقف الشركات عن العمل وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط وحذر خبراء الاقتصاد من انه إذا لم يتم اتخاذ إي إجراء لمواجهه الوضع على نطاق واسع فان اللجوء إلى الاستدانة الخارجي سيصبح أمرا لا مفر منه وأعلن الديوان الوطني للإحصاء عن أرقام مقلقه من انخفاض بنسبه 3. 9% في إجمالي النتائج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبه البطالة من 15% في تموز يوليو بعدما ثبتت عند 11. 4% في نهاية 2019 حسب كشف منصور قديدير الأستاذ المشارك في المدرسة العليا الاقتصاد في وهران وباستثناء قطاع الطاقة انخفض إجماليالناتج الداخلي بنسبه 1. 5% في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3. 6 بالمائة للفترة نفسها من 2019 بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئه حكومية ومع إجراءات الحجر مونيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو من جراء الأزمة الصحية حسب تقديرات وزيرالمالية أيمن بن عبد الرحمن.

أولا: الأثر على العرض

تأثر الإنتاج سلبا على جميع المستويات بالنسبة لإجماليالناتج الداخلي الخام الذيانخفض بمعدل 7. 76 بسبب انخفاض إجمالي القيمة المضافة بمعدل 4. 7 وكانت الأنشطة الإنتاجية الأكثر تضررا هيعلى التوالي نشاط الخدمات غير المتبادلة الموجهة لصالح العام بمعدل 25. 1%نشاط صناعه الأخرى بمعدل 5. 45 النشاط البناء بمعدل 3% نشاط النقل والمواصلات بمعدل0. 38 وهذاالانخفاض العمالة واعتمادأنشطتها على كثافة اليد العاملة وعدم حدوث لأثر الانحلال رأس المال محلها على عكس الأنشطة الأخرى غير المتأثرة التي استفادت من هذا الأثر

ثانيا: الأثر على الطلب

بالنسبة للسلع الوسطية فقد ازداد الطلب عليها بمعدل 4. 52 الآلة الإنتاجية سوى من استهلاك 0. 71% لتعويض انخفاض القيمة المضافة من جهة وبلوغ نسل الكمية المعروضة سابقا من جهة أخرى

إما أجماليه الطلب على السلع النهائية بمعدل 5. 65 بسبب انخفاض استهلاك الأسر بمعدل 2. 26 بالأخص السلع التجارية المتأثر هو الأخر بفعل ارتفاع التضخم بمعدل 14. 34% ورغم ا إجراءات تقليص الاستثمار الذي بلغ 25. 32% الى ان إجمالية الاستثمار لم يتأثر كثيرا وبلغ معدل 0. 02 وهذا راجع لامتصاصه من طرف ادخار الأعوان الاقتصادية وبالأخص ادخار العالم الخارجي بمعدل37.0%

ثالثا: الأثر على الأسعار

اثر مؤشر أسعار الاستهلاك سلبا بارتفاعه بالغا لمعدل 14. 34% بسبب نذره السوق المتأثرة بانخفاض كميه العرض المركب بفعل تقلص كميه الواردات بمعدل 2. 465% من جهة وانخفاض قيمه الصادرات بمعدل 43. 95% من جهة أخرى

رابعا: تذبذب أسعار الصرف العملات

أدت حاله عدم اليقين والخوف من المستقبل إلى زعزعه الثقة بالعملات الأجنبية بشكل عام حيث عازف التجار والمستوردينوبقيه المواطنين مثل الطلبة والحجاج وطالبيه العلاج بالخارج عن اقتناء مختلف العملات الصعبة من السوق الموازية وعدم تقديم البنوك لمختلفمنحاه بالعملة الصعبة للذهاب للخارج لا منحه سياحية ولا منحه تمدرس أدى هذا إلى انخفاض قيمه العملات الصعبة مقارنه بالدينار نسبيا نتيجة لغلق الحدود من طرف السلطات

المطلب الثالث: تدابير الحكومة الجزائرية لمواجهه جائحة كورونا

دفع هذا الوضع الحكومة الجزائرية إلى مضاعفه المبادرات والقرارات للحفاظ على الوظائف وعلى نشاط اقتصادي معقول في ظل هذه الظروف إذا بلغ حجم المخصصات المالية الموجهة لمكافحه الجائحة أكثر من 70 مليار دينار جزائري أي نحو 570 مليون دولار بما في ذلك 20 مليار دينار جزائري 161 مليون دولار مخصصه للفئات المهنية التي فقدت مصدر دخلها بسبب الوباء كما تم التخصيص 11. 5 مليار دينار جزائري 90 مليون دولار إضافية لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعلاوة 6000 دينار جزائري التي تم رفعها إلى 10،000 دينار جزائري لصالح 2. 2 مليون محتاج وإضافة إلىذلك تم تخصيص مبلغ 20 مليار دينار جزائري لصالح أرباب الأسر العاطلة عن العمل والفئات الاجتماعية والمهنية الذين فقدوا مصدر دخلهمأثار الأزمة الصحية والاقتصادية المزدوجة التيتميزت بانخفاض الإيرادات المالية كانت الحكومة ملزمه بنشر قانون ما لتكميلي حيث خفضت من سعر النفط المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية من 50 دولار إلى30 دولار للبرميلوتنص المذكرة التفسيرية لقانون المالية التكميلي لسنه 2020 على انخفاض عائدات المحروقات إلى 20. 6

مليار دولار مقابل 37. 4 مليار دولار منصوص عليها في قانون المالية الأولى لسنه 2020كما أعلنت الحكومة الجزائرية فتح حسابين في البريد والبنك وحساب في البنك الخارجي بالعملة الصعبة لتلقي التبرعات المالية من المواطنين ورجال الأعمال المساعدة في المجهود الحكومي في مواجهه أزمة جائحة فيروس كورونا وقدرت المبالغ التي جمعت حتى9 حزيران يونيو 2020 ب 86. 3 مليارات دينار جزائري أي 32 مليون دولار

قدمت الحكومة من حماليه تقدر ب 10،000 دينار بلغ عدد المستفيدين منها حتى 27 أبار مايو 2020 نحو532195 مستفيدا وفيما يخص تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تظهر إحصائيات البنك الدولي لان المغتربين الجزائريين لم يحولوا سوى 1. 8 مليار دولار في عام 2019 وهكذا تظهر الجزائر عجزا يزيد على 300 مليون دولار مقارنه بعام 2018 إذ تلقت أكثر من 2. 57 مليار دولار وعادة ما تستخدم التحويلات لأغراض متنوعة المتوسط تشير التقديرات إلى أن 75% توجه نحوالاحتياجات الأساسية مثل النفقات اليومية والرعاية الصحية والتعليم والباقي يساهم مجموعه متنوعة من الأهداف الطويلة المدى مثل إنشاء المشروعات الخاصة والقيام بعمليات التجديدات وتلبيه الاحتياجات غير المتوقعة أو سداد الديون ويجب الاعتراف بان اغلبيه كبيره من الأموال يتم تحويلها من خلال قنوات غير رسميه ما يجعل حساب التدفقات أكثر صعوبة.

المبحث الثالث: أثر جائحة قرون على التجارة الإلكترونية في الجزائر، ومعوقات تطورها.

تسببت جائحة كورونا في تغيير عادات الشراء لدى الجزائريين، وتوجه للتجارة الإلكترونية، نظرا للأوضاع التي. أملتها ظروف الإغلاق، الحجر الصحي، وما نهاية الجائحة، وإعادة فتح المحلات.تم التخلي عن العادات التي ألفوها خلال فترات الحجر الصحي، ويرى خبراء أن الإقبال بقوة على شراء على الشراء. عبر الإنترنت. سينهي تجارة تقليدية، في حين.تساءل البعض الآخر. هل انتهى الشراء عبر الإنترنت بنهاية جائحة كورونا؟

المطلب الأول:تأثير جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية في الجزائر

في الوقت الذي أثرت فيه جائحة كورونا بالسلب على عدة قطاعات ذات طابع اقتصادية، إلى أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر، خاصة أنه في هذه الفترة عملت الدولة على إطلاق خدمات جديدة في فن تطور استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والرغبة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.وتوسع نطاق التجارة الإلكترونية في أغلب دول العالم. [1]

وقد استطاعت الجزائر إحراز تقدم.محسوس، وفق تقرير أممي ب 29 مرتبة على الصعيد العالمي في مجال التجارة الإلكترونية.

[1] مروة كرامة . فاطمة رحال . انفال حدة خبيزة تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا مجلة التمكين الاجتماعيVolume 2, Numéro 2, Pages 310-332 .2020-06-30

ووفقا للتقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن الجزائر أحرزت تقدما محسوسا. على الصعيد العالمي. وفقا لآخر تقرير سنوي صادر من مؤتمر الأمم المتحدة. للتجارة والتنمية. حول التجارة الإلكترونية، حيث انتقلت من المرتبة 109 إلى المرتبة ال80 عالميا، محتلة بذلك المرتبة الرابعة إفريقيا.وأشار هذا التقرير ألأممي الذي نوهت به وزارة البريد إلى أن الجزائر تعد من بين الدول الأربعة التي حققت أكبر تقدم على الصعيد العالمي، وفقا لذات المؤشر رفقة كل من البرازيل، تقدم بعشر مرات، برتغال تقدم ب 20 مرتبا، وجمهورية لاوس. ويستند التقرير في تصنيفه إلى جملة من المؤشرات تتمثل في نسبة تعميم استعمال انترنت وتأمينه، والإدماج المالي، وكذلك موثوقية الخدمات البريدية، وفقا لترتيب الاتحاد البريدي العالمي.

يقرأ الخبير في تكنولوجيات الإعلام والاتصال يونس قرار في اتصال جمعه بموقع سكاي نيوز عربية. مضمون التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالخصوص، احتلال الجزائر للمرتبة الرابعة إفريقيا في التجارة الإلكترونية، بأنه مبني على أرقام حقيقية وذات مصداقية، لأنها ملتقطة من مكاتب الدراسات والوزارات.وأوضح المتحدث ذاته أن التقرير المشار إليه يتحدث عن التجارة الإلكترونية المتعلقة بالدفع الإلكتروني عبر الإنترنت. وليس لدى محلات البيع والفنادق خاصة أن ميدان الدفع الإلكتروني واسع، ولم تواكب جميع تطوراته.وأفاد ذات المتحدث أن الأرقام تؤكد أن عدد معاملات الدفع الإلكتروني في مرحلة وباء كورونا تتجاوز بأضعاف المعاملات في ثلاث سنوات الماضية

عرفت الجزائر خلال الفترة الأخيرة خطوات معتبرة في تجسيد التعامل بالتجارة الإلكترونية، نظرا إلى الإجراءات الوقائية التي فرضتها السلطات، كالحجر الصحي الذي حدد في الأشهر الأولى من الجائحة من تحركات المواطنين في مكان عليهم للمحافظة على التباعد التوجه نحو الفضاء الرقمي.

وقد وجد العديد من أصحاب المحلات خاصة ما تعلق ببيع الألبسة والأحذية والعطور في البداية، الفرصة لإنقاذ وضعية هم من تداعيات الإغلاق، عبر فتح صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي من فيسبوك وانستغرام للترويج لسلعته م وتوصيلها فيما بعد للزبون حيثما يكون بأسعار معقولة.

المطلب الثاني تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال جائحة كورونا.

يرى خبراء أن التسوق عن بعد يوفر الجهد والوقت، حيث أن المشتري والبائع يتفاوضان عن بعد حول السعر، ونوعية المنتوج وغيرها من الأمور.

يا رب، و20. الجزائر يجب تعميم الدفع الإلكتروني بشكل تدريجي. ياروح خبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال.يوسف جيم، أنا مواطن جزائري ليس متعود على التجارة الإلكترونية. ولا على الدفع الإلكتروني، هذا، كونه لا يثق في البنوك، لذلك يجب إدراج

قانون تشريعات. لتحميل المواطن والتاجر، وتعزز ثقته في الدفع الإلكتروني أو التجارة الإلكترونية.

سريع ما صار الخدمات البنكية ودعم تحدثنا إلى تسريع مسار الخدمات البنكية، وإرساء مناخ ثقة يسمح تبي تغيير ثقافي في سلوك الدفعة لدى الجزائريين، وتابع قوله أن المستهلكين والتجار لا زالوا يقاومون؟ وهم مترددون، وأن هذه المقاومة راجع إلى غياب الثقة في مثل هذا النوع من وسائل الدفع.توعية التجار بأهمية الدفع الإلكتروني ضروري هذا. وأوصى المتحدث في هذا الصدد. بتكثيف الحملات التحسيسية وتعزيز دور البنوك العمومية والخاصة، فضلا عن إدخال إجراءات تحفيزية عوض العقوبات من أجلتوعية التجار بأهمية الدفع الإلكتروني، ومن أجل إنجاح عملية تعميم الدفع الإلكتروني، وأوصى ذاته بتحسين العلاقات مع الزبائن على مستوى البنوك، وتكوين المستخدمين وتطوير الكفاءات في هذا المجال، وتشجيع صناعة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

كشف وزير البريد إبراهيم بومزار أنا عمليات الدفع الإلكتروني عن طريق المنصة النقدية لبريد الجزائر خلال السداسي الأول للسنة 2020. 1،871،147 عملية خلال السداسي الأوللسانه.

مع دخول العام 2021. كانت لازالت موجودة.كورونا تعصف بعدد كبير من الدول، والتجبر، عدد كبير من الشركات علىإبرام تعاقداتها إلكترونيا، وفي ذروة الوباء، أشارت الإحصائية إلى أن الإقبال على المنتجات الصحية ارتفع بسرعة البرق، أبرزها كان ارتفاع أسهم المبيعات للأقنعة والكمامات بنسبة 590%، والمطهرات اليدوية ارتفعت. 420%، والقفازات. بنسبة 151%، وصابون اليد وصل إلى 331% من الارتفاع، وكان نصيب الأسد من هذه الارتفاعات هو موقع أمازون، الذي وبرغم فرض الإجراءات الاحترازية، كان يبحث عن أ100،000 موظف بدوام جزئي للعامل في جميع أنحاء العالم، وذلك لمواجهة الإقبال الكبير جدا على المتاجر الإلكترونية والطلب المتزايد على التسوق عن طريق الإنترنت، وهو ما يؤكد.النمو المتزايد للتجارة الإلكترونية نتيجة لجائحة كورونا، إذ تشير التوقعات إلى نمو التجارة الإلكترونية بالنسبة 56% في عام 2020. بينما نمت التجارة التقليدية بنسبة 2% من نفس الفترة الزمنية.

المبحث الرابع: دراسة لحالة البنك. الوطني الجزائري. فترة تفشي جائحة كورونا.

يعتبر البنك الوطنيالجزائريمن أهم المؤسسات على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري. الشخص معنوي، يقوموا بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص، وكذلك. يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفعة وتسيرها، ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به.

سنتطرق إلى بعض المعلومات المتعلقة بالبنك. ثم نتناول بعض التقريران السنوية حوله إبان جائحة كورونا.

المطلب الأول: ما هو البنك الوطني الجزائري؟

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري.

من أهداف حرب الاستقلال الجزائيين تحديد الطريق. اشتراك. وليست تنفيذ في الاقتصاد التخطيط، إلغاء سيطرة مع هذه السياسةو960 بسطة في الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي تجاري استجابة لضرورةأيديولوجيةتفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي.

وعلى أثر هذا التحولوأنشئأول بنك تجاريسمي **البنك الوطني الجزائري BNA** بموجب القانون رقم. 178 66. الصادر في 13 في زيران 1966. بحيث أوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك، إيداعحيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون، الذينص علم يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع، وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي، مع العلم أن البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي، واستمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982 حيث قررت السلطات العامة إنشاءبنك مخصص يتكفل هو. بالقطاع الزراعي يدعى بنك الزراعة والتنمية الريفية. BADRوهو يعتبر وحصيلةإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، كما كان من المفروض أن تؤدي الهيكلة الجديدة إلى تغير التوزيع، التنظيم والتخفيض من المركزية.

ثانيا : تعريف البنك الوطني الجزائري.

يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري، وهو أول مصرف التأسيس في تاريخ النظام المصرفي، بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966فأصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية. فكان تأسيس المصرفب توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، بحيث تخصص هذا المصرف في قيطان الصناعة والنقل باستثناء القطاع البحري وكذا مجال التجارة والتوزيع، حيث قدر رأسمال المصرف ب 100000000 دجنتيجة قرار اللجنة الوطنية والتخطيطية، أما عددفروعهفقدرت ب53 فرعا، لتزيد بعد ذلك إلى 123 فرعا سنة 1986، ثم نقصت لتصبح BNAسنة 1985، بعد إن شاء. بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

البنك الوطني. الجزائر أنشئ، طبقا للمرسوم. 66، 176. المؤرخ في ثلطاش جوان 1966 الصادر في الجريدة الرسمية وفي التاريخ 12 جون في 1988، نبقى للمرسوم 88 /01 الصادر بين نفس القانون التجاري والنظام الخاص المطبق على البنوك والقروض، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهمتخصص في تمويل القطاع الفلاحي ومع تطور الإقتصاد أخذت الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار، وبدأت في التمويل إلى غاية 1983، وحلت في ميدان الإصلاحات تتمثل فيما يلي :

- إنشاء بنوك عديدة تتخصص في تمويل المشاريع المحلية.
- إصلاحية 1990 بعد إصدار قانون النقد والقروض، الذي يعطي نوع من الحرية في تصير المؤسسة البنكية.
- عدد الشبابيك 152.

- عدد الموظفين 4679.
- رأس المال الاجتماعي.41. 600. 000. 000. 00 دج[1]

ثالثا: في البنك الوطني الجزائري، بالأرقام

- 21.مديرية جهوية.
- 223 وكالة.
- 5000+ موظف
- 99 شباك آلي
- 180.موزع آلي.
- 380،000 بطاقة بنكية.
- 2،478،493.حساب للزبائن.
- 121،905 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد
- 8000 جهاز دفع إلكتروني.
- 64 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني.
- 08 وكالة مخصصة حصريا للصيرفة. الإسلامية.
- 31 وكالة رقمية.
- 68 شباك إسلامي.
- 18. 079 عدد المنخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس.

النتائج المالية

- المنتج البنكي الصافي 94،617 مليون دج
- الناتج الإجمالي للاستغلال.70. 249 مليون دج
- ناتج الاستغلال 57. 944 مليون دج
- الناتج الصافي 46. 690 مليون دج

النتائج التجارية

- الميزانية الإجمالية 4 481 253 مليون دج
- إجمالي موارد الزبائن. (دون احتساب العملة الصعبة.) 866. 679 مليون دج
- وظائف الزبائن 1،439،863 دينار جزائري.
- جاري القروض العقارية 102. 087 دج
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/الصناعات. الصغيرة والمتوسطة 42. 419 مليون دج

[1]مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد. نقدي وبنكي. دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية. دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. جامعة مستغانم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، قسم العلوم الاقتصادية. الطالبة زرقاء أسماء. 2017 2018.

المطلب الثاني: التقرير السنوي للبنك الجزائري الوطني عام 2020.

تميز عام 2020 بسياق اجتماعي واقتصادي وصحي. خاص.فكانت هناك تدابير وقائية متخذة ضد انتشار الفايروس.

أثرت جائحة تكون في ال19 على الإقتصاد الوطني والأنشطة بمختلف القطاعات والمشغلين الاقتصاديين.

نسبة السنة المالية 2020، زخما تدريجيا منذ نهاية الربع الأول من السنة .

سياسة البنك الجزائري إبان جائحة كورونا.

أجبرت هذه الأزمة البنك الوطني الجزائري على اتخاذ التدابير من أجل احتواء آثارها، إن لم يكن الحد، من انتشارها.

تدابير المتخذة أيضا إلى الحد من التأثير على أداء البنك من حيث النشاط. يعرض الهيكل المالي إجمالي الميزانية العمومية. من 3. 440. 271مليون دج مقابل 3. 491. 983 مليون دجفي 2019. انخفاض قدره. 51. 712 مليون دج (1. 48-%)

أغلق البنك المالية بنتيجة صافية قدرها 23. 048 مليون دجبزيادة قدرها 20. 90% مقارنة بالسنة المالية السابقة.

من حيث الوساطة فإن إجمالي الودائع المحصلة. بلغ عدد العملاء 1. 741. 443 مليون دج مقابل 2. 117. 885 مليون دج من الاعتمادات الممنوحة.

وتم تعزيز محفظة العملاء بتسجيل 104. 649 عميل جديد الحسابات بجميع أنواعها.

تعتمد سياسة تنفيذ التسويق الجغرافي للبنك على سيد نهج القرب من العملاء حيث تم افتتاح قسم جهوية في بسكرة بالإضافة إلى وكالتين جديدتين. بسيدي بلعباس، وأقبو.

أيضا، بهدف التحول الرقمي. تمشيا مع توجهات السلطات العامة ولا سيما من حيث القرب والتفاعل مع عملائها وتحديث عملياتها ومنتجاتها وخدماتها. شرع البنك الوطني فيافتتاح 11 مساحة رقمية وإثراء عرض الدفع الإلكتروني بإطلاق جديد. منتجات وخدمات حديثة ومريحة، مثل بطاقة العمل بين البنوكبطاقة التوفير بين البنوك و SMS TOPبطاقة الرسائل القصيرة .فتح حسابات على الإنترنت لتقليل التأخير، وإصدار البطاقات لمدة أقصاها 15 يوما مع التفعيل المجاني صار الدفع الإلكتروني على البطاقات النشطةوهذا ما كان المحفز الأكبر للتجارة الإلكترونية وانتعاشها في الجزائر.

على هذا النحو، بلغ إجمالي عدد بطاقات 315 . 278 CIB وحدة نمو 43. 596 بطاقة جديدةمقارنة بالسنة المالية 2019 . كانت إنجازات BNA أيضا تنظيمية مع إعادة تنظيم العديد من الهياكل بما في ذلك:

قسم "DIPM-157" الجديد. إدارة تحصيل الديون "DRC 139"

قسم الدراسات والمصادقة على الضمانات ومراقبته "DEVSG 103"

المطلب الثاني: الإجراءات المصرفية في مواجهة جائحة كوفيد -19

الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار جائحة COVID-19كان له تأثير سلبي على تنمية النشاط التجاريداخل البنك ، وهو وضع انعكس في الانخفاض الكبيرمن محفظة موارد العملاء خلال السنة المالية 2020 في تزايدمن 1. 970. 947 مليون دينار (كما في 31. 12. 2019) إلى 1. 741. 443 مليون دينار (كما في 31. 12. 2020) أي خسارة 229. 504 مليون دينار بما يعادل نسبة انجاز (-12٪).

هذا الوضع يرجع إلى حد كبير إلى الانخفاضالمسجل على مستوى المجاميع المكونة لودائع القطاع العام ، وبلغت خسائرها 265. 237 مليون دينار الموافقبنسبة إنجاز (-20٪) مقارنة بالمحفظة المستحوذ عليهافي 31. 12. 2019.ومع ذلك ، كان هناك ازدهار في الودائع الخاصة ،بتحصيل إضافي قدره 35733 مليون دينار ،أي بنسبة نمو (6٪) بلغت 639. 429 مليونًادينار.

الخدمات المصرفية

بعد تنظيف قاعدة بيانات حساب العملاء لديناحددنا اعتبارًا من 12. 31. 2020 ، 2،483،757 حسابًا ، منها الفتحاتتم تسجيل 104. 649 حساب عميل جديد من جميع الأنواعمجتمعة (بما في ذلك حسابات العملات).

من حيث الهيكل ، يذهب الحصة الأكبر إلى حسابات العملةمساهمة بنسبة (43٪) تليها حسابات التوفير الكلاسيكيةبنسبة (24٪) وحسابات جارية في المركز الثالث بـ (17٪) يليه الحسابات الجارية (10٪) دون إخفاءممتلكات الاستثمارات (5٪) .

بهدف التحديث والرقمنة

نظرا لما سبق شجع البنك على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونيةوالمعاملات الإلكترونية وحققت عدة تطورات:

• إطلاق بطاقات جديدة: "بطاقة العمل بين البنوك" للمهنيينوالشركات ، مما يتيح لهم تسوية مخالفاتهم ،المصاريف (الضرائب والفواتير وغيرها).

السحب الممنوح حسب نوع البطاقة "الكلاسيكية / الذهبية" "بطاقة التوفير بين البنوك" التي تسمح للمدخرينبالبنك أن يكون لديهم أموالهم في جميع المناضدأجهزة الصراف الآلي وآلات البيع.

عملات ورقية من البنوك الأخرى على مدار 24 ساعة في اليومو 7 أيام في الأسبوع ، وتتكون من أربعة

أنواع البطاقات:

"بطاقة التوفير الكلاسيكية"

"بطاقة التوفير الكلاسيكية بدون فوائد" و "البطاقة الخاصة بـالمدخرين الشباب (المستقبل) "بفائدة وبدون فوائد.

• إنشاء 43. 596 بطاقة جديدة تحمل بالتالي،بلغ العدد الإجمالي للبطاقات 278315.

• أما عدد أجهزة الصراف الآلي المركبة فيبلغ 151 جهازاًالروبوتات، التي يتم إعادة نشر 14 منها ، و 99 منهامثبتة على مستوى الفراغات الآلية و 38 بالخارجمسافات تلقائية.

• تركيب 528 TPEs جديدة تحمل أسطول TPEsترقيم 5،221.

• إتمام 46. 225 صفقة مقابل 18. 025 صفقةالعمليات خلال عام 2019 م بارتفاع قدره (156. ٪45) (28،200 صفقة).

• إنجاز 1،885،843 معاملة عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تطور 90936 عملية (5. ٪07).

نظام المعلومات ونظام الدفع:

تمشيا مع جهود توحيد نظامالمعلومات الحالية، أجريت في عام 2020 مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية لديها ، بما في ذلك:

•تطوير وإنتاج حل

ربط نظام المعلومات بالعملياتللتعويض عن بعد ، للمعالجة والتسوية،المعاوضة التلقائية للمعاملات التحوطية(الشيكات - المرتجعات - التحويلات - الخارج - الكمبيالات - المرتجعات ،سندات إذنية)

•أتمتة لوحات التحكموالإحصاءات.

•إنتاج وحدات "التوقيع"و "ضريبة".

•ميكنة الضمانات الدولية.

•إنشاء واجهة بين النظام الأساسينظام إدارة سوق رأس المال(SUITFIT)

•نشر حل الإدارة الآليةلجميع مجموعات الأعمال على منصة واحدةإدارة مشتركة من قبل الشبكة بأكملها بعد المرحلةالتصديق.

•تطوير تطبيق مكتب المساعدة.

•تطوير تطبيق للاستشارةنصوص البنك "على الإنترنت".

•تحقيق اختبار المعيار فيما يتعلق بالبرنامجأمن قواعد البيانات(GARDIUM) .

•المشاركة في تنفيذ خطة العمل الامتثال لنظام الدفع الإلكتروني بين البنوك "SMI"كجزء من مشروع"GIE Monétique" .

كحوصلة لعام 2020 لدينا نتائج كالآتي:

إجمالي الميزانية العمومية:

يغلق البنك عام 2020 بميزانية إجمالية قدرها 3،440،271 مليون دينار مقابل 3،491،983 مليون دينار في 2019بانخفاض قدره 51. 712 مليون دينار بنسبة -1. 48٪.

صافي الدخل المصرفي: من حيث النتائج، يسجل البنك صافي المنتج المصرفي (NBP)87،782 مليون دينار بانخفاض 6. 69٪ (6،294 مليون دينار) مقارنة بعام 2019

صافي الربح:أما صافي النتيجة فيظهر بمبلغ 23،048 مليون دينار. بارتفاع قدره 3،984 مليون دينار (20. ٪90) مقارنة مععام2019[1].

خلاصة:

تناول هذا الفصل ماهية جائحة كورونا ومدى تأثيرها على سيرورة الحياةخصوصا على مجال التجارة وبالأخص التجارة الالكترونية وتحدياتهابالجزائر.لمعرفة حالة هذه الأخيرة تمت دراسة لتقرير البنك الوطني الجزائري خلال فترة تفشي الوباء ومن خلال هذه الدراسة تبين انه كان هناك انتعاش نوعا ما للتجارة الالكترونية بالجزائر من خلال فتح البنك للمعاملات الالكترونية وزيادة عدد المنصات على الانترنت وارتفاع عدد المتعاملين عن بعدوارتفاع دخل البنك مقارنة بعام 2019 إلا انه لم تكن الجزائر سباقة للتجارة الالكترونية ولم تستغل فترة الحجر الصحي أتم الاستغلال لإنجاحها كباقي دولالعالم.

[1]-الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريhttps: //www. bna. dz/arالبنك-الوطني-الجزائري-بالأرقام

الخاتمة:

كم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حدوث ثورة تقنية في عالم العمل والاقتصاد، والتي أصبحت في هذه التكنولوجيا من الركائز الأساسية بالنسبة للدول في النهوض باقتصادها لذلك، وعد جميع الدول بضرورة الاستفادة القصوى من هذه التقنيات الحديثة واستغلالها، مما يسمح لتعزيز نموها وازدهارها.

ظهرت مصطلحات عديدة وحديثة للتعبير عن هذه الثورة الجديدة، من بينها التجارة الإلكترونية كواحدة من التعابير الجديدة التي دخلت حياتنا بقوة وأصبحت شائعة للتعبير عن الكثير من الأنشطة الإنسانية والاقتصادية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.وتبعا لذلك، أصبحت التجارة الإلكترونية أكثر موضوعات عصر المعلومات إثارة للجدل.

إن التجارة الإلكترونية لم يعد موضوعا تقبل به الجزائر أو ترفضه، وإنما أصبح ضرورة حتمية تفرض وجودها اليوم على جميع أصحاب العمل والمؤسسات الاقتصادية في العالم، لذلك وجب على الجزائر السعي أكثر لملاحقة التطورات السريعة والمتلاحقة في عالم التكنولوجيا الحديثة، والتي صارت تؤثر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي على الإنتاج وفرص العمل، وزيادة الدخل القومي.

كان الانتشار جائحة كورونا الأثر الإيجابي على هذا النوع من التجارة، من حيث انه ازداد أهميتها، وشهر ذو رواجا غير مسبوق، وأصبح حينئذ يمثل الملجأ الأساسي لتلبية احتياجات الأفراد.أو المؤسسات من السلع والخدمات بفعل الحجر الصحي المفروض من طرف الدول على المواطنين، وإغلاق كافة القطاعات الاقتصادية للوقاية من تفشي الفايروس.

كما وجب على الجزائر أن تواجه العقبات التي تقف أمامها وترفع التحدي الذي تفرضه تكنولوجيا الاتصال، وتفتح المجال على مصراعيه للتجارة الإلكترونية، وأن تخطو خطوات مدروسة إلى الأمام لتساهم في فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إلى اختراق الأسواق العالمية للنهوض باقتصادها.

لقد أكدت الجائحة أهمية التجارة الإلكترونية في العامل، وكيف أنها كانت الحل الأمثل لسيرورة الحياة اليوميةلا للأفراد والشركات والحكومات على حد سواء، كما اتضح جليا، كيف غير رسم ملامح التعاملات والعمل، فالكل يتجهون نحو الإنترنت، وما توفره من تطبيقات تساعده في تصفح المواقع ومقارنة المنتجات والأسعار من المنزل أو المكتب والحصول على متطلباتهم من خلال التسليم الفوري للمنتج.

نتائج الدراسة:

وتبعا لذلك، وعلى ضوء دراسات قمنا بالوصول إلى مجموعة من النتائج، وهي كالآتي:

إن اقتصاد العالم تأثر بشكل كبير بفعل الجائحة وقد تضرر مختلف القطاعات الاقتصادية-نقل-تجارة توظيف...ولا يتوقع أن يتوقع أن يتعافى بسرعة، والقادم مجهول.

-وأكدت الجائحة هشاشة الأنظمة التقليدية القائمة على النسق التقليدي، وأنه جيب إعادة النظر فيه، والاعتماد على نظام قابل للتأقلم مع مختلف الأزمات، واتضح جليا أن المعاملات الإلكترونية والعمل عن بعد هو الحل الأنجح في مثل هذه الأوقات.

لجائحة غيرت مبادئ اللعبة عبر الإنترنت في القدرة على تلبية حاجيات المستهلك المتزايدة، وتقدم خدمات ذات جودة وموثوقية، وبلوغ المستهلك حيثما وجد، هي العامل الأساسي للحفاظ على الحصص السوقية.

ساهمت التجارة الإلكترونية في منح. فرص توظيف للأفراد الذين توقفت أنشطتهم بسبب الجائحة من نون يتوقع أن تظهر وظائف جديدة في المستقبل.

كشفت الجائحة هشاشة البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر، منها ضعف الإنترنت، ضعف أجهزة الدفع الإلكترونية، ضعف وعي التسوق الإلكتروني لدى المستهلك الجزائري، عوائق جمركية وبيروقراطية.

سعي الدولة لتطوير التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني وزرع ثقافة التباعد والتسوق الإلكتروني للفرد

إن التجارة الإلكترونية من المواضيع الحديثة في العالم. بالرغم من هذا، أصبحت ممارستها أمر طبيعي في الدول المتقدمة، وهي تعرف تقدما تلو الآخر في المدى استعمالها.أما في الجزائر فهي ضعيفة مقارنة بدول الجوار كتونس، المغربوجد ضعيفة مقارنة بدول العالم، وهذا راجع إلى مجموعة من العوائق والصعوبات في المجال التشريعي، تكنولوجية، ثقافية، والتي سبق ذكرها لذلك التجارة الإلكترونية في الجزائر لازالت في المرحلة التجريبية.

قدام الإحصائيات حول موضوع التجارة الإلكترونية ناتج عن انعدام الجهات الرسمية المختصة بتنظيم وتنسيق وتعميم التجارة الإلكترونية في

رغم تأخر الجزائر في مجال اختراق تكنولوجيات المعلومات، وتبين التجارة الإلكترونية، الآن هناك مؤشرات على إمكانية تحسن القطاع، وأمل كبير في انطلاق التسوق الإلكتروني. وتم العمل على توفير البيئة التقنية والتوعوية والتشريعية والتجارية المناسبة لتنمية هذه التجارة خصوصا أن هناك الكثير من المؤسسات التي بدأت بالفعل تمارس بعض أعمالها

أكدت جائحة كوفيد 19 هشاشة الأنظمة التقليدية. القائمة على النسق التقليدي، وأنه وجب إعادة النظر فيه، والاعتماد على نظام قابل للتأقلم مع مختلف الأزمات، واتضح جليا أن المعاملات الإلكترونية والعمل عن بعد هو الحل الأنجح في مثل هذه الأوقات.

المنافسة الافتراضية أصبحت ضرورة حتمية في ظل الظروف المراهنة في الشركات الأكثر اعتمادا على التجارة الإلكترونية هي المستفيد الأكبر من هذه الجائحة، بخلاف شركات الجزائرية.

كشفت الجائحة هشاشة البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في العديد من الدول، خصوصا الدول الإفريقية ومنها الجزائر.

ساهمت التجارة الإلكترونية في منح فرص توظيف للأفراد. الذين توقفت أنشطتهم بسبب الجائحة. ومن هنا، يتوقع أن تظهر وظائف جديدة في المستقبل، وخاصة الجزائر.

المقترحات:

بالرغم من وجود الكثير من العوائق والتحديات التي تقف أمام تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر، إلى أن هناك أمل كبير حسب اعتقادنا، في تخطي هذه العقبات واللحاق بالركب الدولالأخرى في هذا المجال ومن أهم التوصيات والمقترحات التي ينبغي النظر فيها.

- ✓وضع برامج الدعم والتحفيز لمساعدة الأفراد والشركات المشاركة في التجارة الإلكترونية بتنمية التدريب والخبرة الفنية لازمة للاشتراك بفعالية في التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا.
- ✓سن قوانين وأنظمة وتشريعات تسهل انتشار أعمال التجارة الإلكترونية، وذلك بإيجاد البنية التشريعية وتطوير الإطارات القانونية التي تعزز الثقة بالاقتصاد الشبكيمن خلال حماية المستهلكين والتأمين، الاتصالات الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية في القوانين والتشريعات التي سنتها الجزائر، لا تزال غير منسجمة مع متطلبات التجارة الإلكترونية.
- ✓توفير البنية الأساسية للاتصالات والنشر خدمات الإنترنت، وتخفيض تكلفة الاتصال لتسريع من التجار.
- ✓نشر الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية، في ظل. جائحة كوفيد 19 من خلال إبراز ما لها من فوائد ومزايا، وتعزيز الثقة من أجل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية نتيجة احترام القوانين ولحماية المستهلك، وذلك من خلال تكثيف الحملات التحسيسية، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بسبل الاستفادة من تقنيات. التعاملات الإلكترونية.
- ✓وضع خطة للحد من اتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية بين الجزائر وغيرها من الدول، وتلبية المتطلبات الأساسية لتنمية التكنولوجية
- ✓ضرورة إعادة النظر في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للتجارة الإلكترونية في دول العالم الثالثخاصة الجزائر
- ✓يجب العمل على تفعيل ممارسة التجارة الإلكترونية، وسن قوانين دولية تحكم التجارة الإلكترونية الخارجية في الجزائر.
- ✓العمل على إدخال نظامه. العمل عن بعد تحسبا لوقوع أزمات مستقبلية مثل وباء كوفيد19.

قائمة المصادروالمراجع

for9a.com [1]

https://www.for9a.com › learn

[2]محمد نور صالحالجداية، سناء جودت، تجارةالكترونية، ط1 دار الحامد، عمان، 17ص[1]

وسف احمد ابو فارة. لتسويق الالكتروني . الطبعة الثانية دار وائل، عمان، 1119.ص031

[3]

د. عبد الكريم عنف https://www.anafabdulkarem.com/-التجارة-وعيوب-مميزات

[4] الإلكترونية

[5]مذكرة تخرج ماستر اكاديميواقع التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل جائحة كورونا وآفاقها جامعة8ماي5491-قالمة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم: العلوم التجاريةبـــودور حســـــــــــام. بـــومعزة رؤوف

[6]مجلة القانون والتنمية المحلية Volume 1, Numéro 2, Pages 123-134

وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونيةعماد الدين 21-07-2019 بركات . حورية طيبي

[7] صار بالسكر. التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية. دراسة حالة الجزائر.أكمل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جميلة جل ما تخصص تجارة دولية.2014 2015. ص49

[8] www. z-dz.com،2022/04/12.

[9] محمود سحنون.التجارة الإلكترونية ودورها في تسويق الخدمات المالية والمصرفية. حالة الدول العربية. مجالات الاقتصاد والمجتمع العدد 6

[10] دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9 ،العدد 1 ،السنة 2021 ،الصفحة 687-70

[11] دليلك الشامل في التجارة الإلكترونية في الجزائر 2022 – فاتورة "مقال"

[12] فالق شربة فاطمة، مرجع نفسه، ص 69 ،62

[13] حسن يوسف، اقتصاد الكتروني، الطبعة الأولى، المصدر القومي لاصدرات القانونية، القاهرة، مصر، سنة 6096 ص66-60

[14] تطور التجارة الإلكترونية : حالة الجزائر The Evolution of E-commerce: The Algerian Case 1

صبيحة عبداللاوي 1 *كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة البليدة 2 على لونيسي، الجزائر، com.gmail@abdellaoui.sabiha

[15] متاجر الكترونية جزائرية - شبكة مقالك

mkalk.net

https://mkalk.net › algerian-online-stores

[16] iefpedia.comhttps://iefpedia.com › arab › uploads › 2010/04

[17] مسية دميش، المرجع نفسه، ص 22

[18] الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري

Information crime in Algerian législation

بوهرين فتيحة

[19] حممد إبراهيم عبد الرحيم، " الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية"، مؤسسة شباب الجماعة، الاسكندرية، مصر02.ص .،2007، .

[20] معلومات من موقع الكتروني من شركة اتصالاتالجزائر ، على الرابطwww.algerie.dz.com

[21]عدة محمد . بن نامة فاطمة الزهرةواقع التجارة الالكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا دراستحليليةإحصائية للفترة 2016-2021،بن نامة نورية

[22] UNICEF – من مرض كوفيد للوقاية في المدارسhttps://www.unicef.org
Angelos Delivorias and Nicole Scholz, (February 2020),Economic impact of epidemics
[23]Research Service,and pandemics European Parliamentary PE 646
[24] مذكرة تخرج ماستر اكاديميواقع التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل جائحة كورونا وآفاقها جامعة8ماي5491-قالمة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم: العلوم التجارية ودور حســــــــــام. بـــومعزة رؤوف
[25]عدة محمد . بن نامة فاطمة الزهرة واقع التجارة الالكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية إحصائية للفترة 2016-2021 ،بن نامة نورية مرجع سبق ذكره
[26] تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجامجلة التمكين الاجتماعي
Volume 2, Numéro 2, Pages 310-332
2020-06-30مروة كرامة . فاطمة رحال . انفال حدة خبيزة.
[27] مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد. نقدي وبنكي. دور قروض الاستثمار في الرفع من قيمة العملة المحلية.دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. جامعة مستغانمكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، قسم العلوم الاقتصادية. الطالبة زرقاء أسماء.2017 2018.
[28] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريhttps://www.bna.dz/ar/البنك-الوطني-الجزائري-بالأرقام